OMCT
شبكة SOS ضد التعذيب

تقرير سند

2023-2022

سند
sanad
مركز توجيه OMCT Centre de Conseil

تقرير سند

2023-2022

سند الكاف

شارع منجي سليم،
فضاء زغلامي،
الطابق الأول شقة 2،
الكاف 7100
الهاتف: 022 223 78 216+
فاكس: 052 225 78 216+

سند صفاقس

شارع الهادي نويرة،
بية سنتر،
الطابق الأول، شقة 14،
صفاقس 3000
الهاتف: 474 404 74 216+
فاكس: 478 404 74 216+

سند تونس

3 نهج حسان بن نعمان حي
الحدائق، تونس 1002
الهاتف: 114 791 71 216+
فاكس: 115 791 71 216+

www.omct-tunisie.org

المقدمة

في سبتمبر 2023، سوف تمر عشر سنوات منذ أن فتح سند أبوابه أمام أولئك الذين رأوا الجوانب المظلمة من الطبيعة البشرية والذين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والذين عانوا من الظلم وتركوا وحيدين.

يعمل "سند" منذ عشر سنوات على تحسين المساعدة و تقديمها مباشرة. شاملة ومصممة خصيصاً للضحايا وعائلاتهم. مستفيدو سند هم من خلفيات مختلفة ولكنهم يتشاركون جميعًا في نفس المشاعر في سعيهم لتحقيق العدالة وحاجتهم لاستعادة كرامتهم و الإنسانية وحياتهم الشخصية.

التعذيب والعنف المؤسساتي يخرقان العقد الاجتماعي بين المواطن وحاميه بحيث لم تعد الدولة قادرة على ضمان الأمن للأشخاص الذين يعيشون على أراضيها، فإن سند يريد أن يكون همزة الوصل بهدف استعادة الأمل والثقة ، وتغيير المواقف والسلوكيات في المؤسسات.

على مدى السنوات العشر الماضية، أقام سند علاقات ثقة مع المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة والمهنيين المتفانين. و بما انه تقع على عاتق الدولة مسؤولية إصلاح الضرر الذي تسبب فيه المسؤولون العنيفون، فلن تتمكن من ضمان إعادة البناء و التأهيل إلا من خلال التعاون والشراكة الاستراتيجية. نشكر بحرارة شركائنا على الثقة والدعم الذي قدموه لنا من خلال مرافقة العديد من المستفيدين من سند بالصبر والاحترام واللين.

لقد عانت سند من أوقات عصيبة وواجهت محن -موجة من الوفيات المشبوهة في أماكن الاحتجاز، وصراعات طفيفة بين المواطنين العاديين وموظفي الدولة التي تحولت إلى مأساة، اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء المظاهرات، القمع الوحشي للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم الإرهاب ووصم الفئات المهمشة، بما في ذلك المهاجرون. القائمة طويلة وكل حدث مؤلم يظل سند رفيقًا موثوقًا به للمستفيدين منه على مر السنين وبشكل كلي. نحن نعلم أن استقلال القضاء معرض للخطر ونبذل قصارى جهدنا لإيجاد طرق مبتكرة لتحدي نظام العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. نتعلم من المدافعين عن حقوق الإنسان ذوي الخبرة مثل نائب رئيس منظمتنا والأب الروح والصديق السيد مختار الطريفي، ونحن بدورنا نعمل على نقل معرفتناو خبرتنا إلى المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان. يسعدنا أن نكون قادرين على الاعتماد على دعم فريق متخصص من الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس والأطباء والمحامين الذين يشاركوننا قيمنا ونضالنا. شكرا لكم جميعا!

نخصص هذا الإصدار من تقرير سند لراضية نصراوي، المعروفة بمكافحتها الدؤوبة ضد الظلم والأمل الذي جلبته لعدد لا يحصى من ضحايا التعذيب وعائلاتهم.

نحن مدينون لك بالاحترام والامتنان لعملك الملهم.

بكل صداقة واحترام
سند

الفهرس

سـند-برنامج الاحاطة الشـاملة ومتعـددة الاختصاصات 09

المقدمة 13

سـند في أرقام 16

سند الدعم 20
المسـاعدة الاجتماعية 20
الإدماج الاجتماعـي والمهني 23
المسـاعدة النفسيّة 25
المسـاعدة الطبيّة 28

سند الحق 32
النزاعـات الجزائية 32
غيـاب الإدانة من أجـل التعذيب
غيـاب المتهمين
ضعـف تعويـض الضحايا
القضاء العسـكري
التتبعـات الكيديّـة

النزاع الإداري 44
النزاعـات المتعلقـة بمسـؤولية الدولة
تشـدد القضـاء الإداري في مـادة توقيـف التنفيذ

العدالـة الانتقالية 50
راشـد جعيدان، مثـال للعزيمـة والصمود

سـند الحق: وحـدة للتحليـل والمناصرة 52

الشكر 56

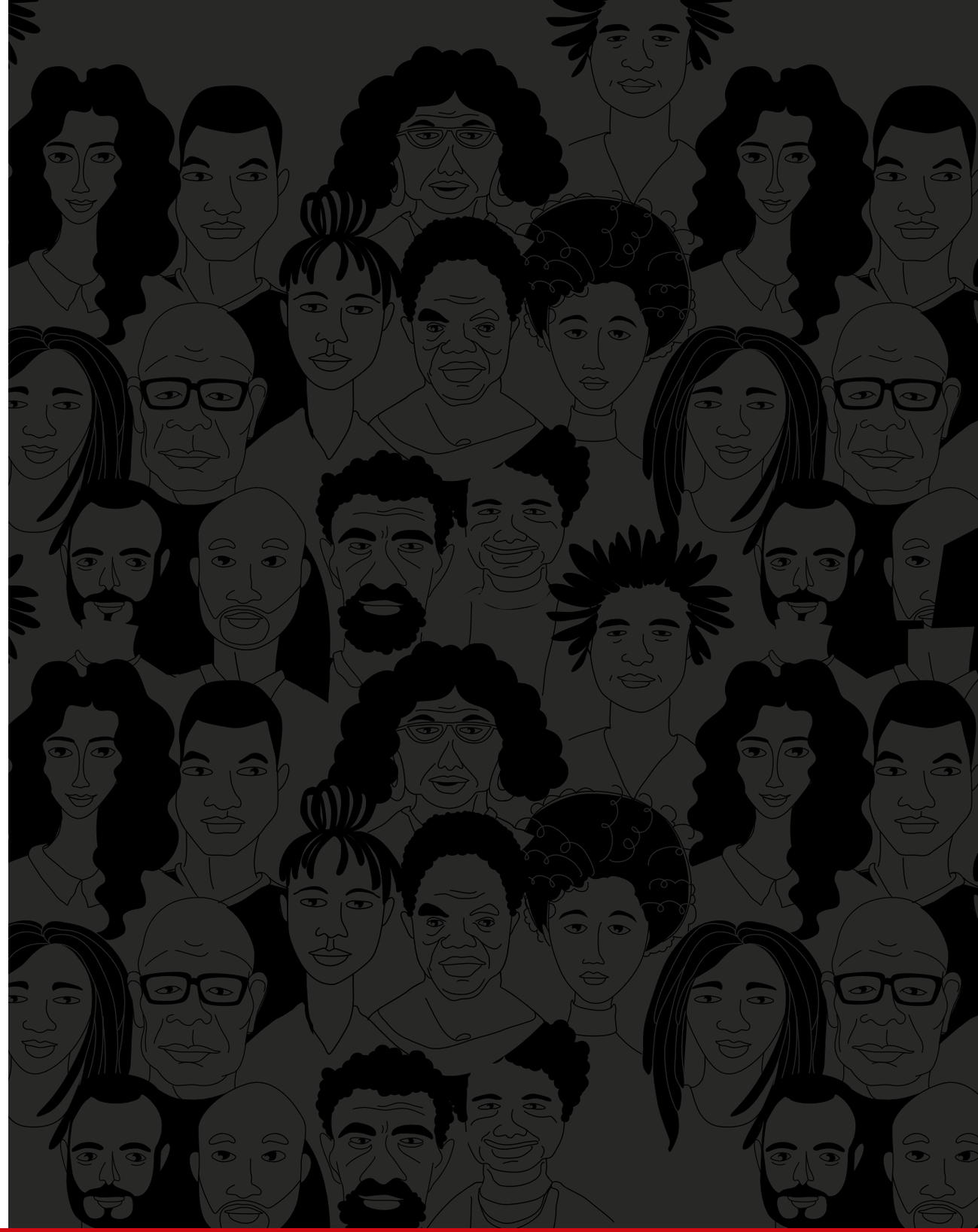

سند-برنامج الاحاطة الشاملة ومتعددة الاختصاصات

"سند" هو برنامج وضعته المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب سنة 2013 من أجل المساعدة المباشرة والمتعددة الاختصاصات لضحايا التعذيب أو/ وسوء المعاملة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة في تونس. ويهدف برنامج "سند" إلى تقديم المساعدة المباشرة للضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعيا كما يهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإلى تعزيز قدرات المهنيين والفاعلين في المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الإنسان. ويتعامل هذا البرنامج، من خلال مراكز التوجيه الثلاث في الكاف وصفاقس وتونس العاصمة، مع الضّحايا المباشرين وغير المباشرين القادمين من كامل التراب التونسي من رجال ونساء وأطفال.

اكتسب برنامج "سند" الخبرة والتجربة المعمقتين في مرافقة ضحايا التعذيب وسوء المعاملة. ووعيا بوجاهة المقاربة الشمولية في دفع المنتفعين نحو إعادة التأهيل، يقدّم هذا البرنامج مساعدة متعددة الأوجه ومتكاملة في المجال الاجتماعي والنفسي والصحي والقانوني، اذ يعتبر الدعم الشامل للضحايا شرطا أساسيّا لنجاح إستراتيجية النزاعات القضائية. ونظرا لطول الإجراءات ومشقّتها بالنسبة للضحايا المشتكين، فإنّه من شروط نجاحها أن يتمكّن هؤلاء من متابعتها الى النهاية وهو أمر لا يتسنّى إلاّ بالتوازي مع إعادة بناء حياتهم.

يتّصل المستفيدون ببرنامج "سند" بناء على توجيه من قبل مستفيدين آخرين أو من خلال الجمعيّات الشريكة أو عبر الهيئة الوطنيّة للوقاية التعذيب أو كذلك بعد اقتراح المساعدة من فريق "سند" عند تلقّي أو نشر معلومات حول حالات عنف.

وتتولّى مجموعة من المنسّقين القانونيين والاجتماعيين من ذوي الخبرة، التكفّل بالمستفيدين من خلال الصياغة المشتركة لخطة تدخّل خاصّة بكل منهم ومن خلال المتابعة المنتظمة لوضعياتهم. ويتم التكفّل بالضحايا بدعم من كامل فريق "سند" الذي يضمّ مديرة البرنامج والمسؤولة عن البرنامج والفريق القانوني "سند الحق" هو وحدة المتابعة القضائيّة لبرنامج "سند".

مقاربتنا

حسن الاستقبال

يستقبل فريق «سند» الأشخاص الذين تعرضوا للعنف من قبل أحد أعوان الدولة، بطريقة مهنية تراعي تأثير الصدمات عليهم. ويقدّم الفريق عرضا لمختلف خدمات وأساليب عمل «سند» مع أخذ حالة اضطراب ضحايا التعذيب والمعاملة وسوء المعاملةوشعور هم بعدم الأمان، بعين الاعتبار. يتميّز عملنا بالتعاطف والصدق ونولي كل العناية لتوضيح إمكانيات وحدود برنامجنا. امّا بالنسبة للأشخاص الذين لا يمكن أن يتلقوا ا الاحاطة من قبل «سند» فيتولّى الفريق توجيههم الى منظمات أخرى مختصّة ان تطلّب الأمر ذلك.

خطّة خاصّة للتدخّل

تقع صياغة خطّة تدخّل خاصّة بكل مستفيد حسب حالته. وترتكز الخطّة المذكورة على حاجيّات الضحيّة مع مراعاة حالتها الاجتماعية والاقتصاديّة وآثار الصدمات على أسرتها وأقاربها.

توضع خطّة التدخّل بالتشاور مع المهنيين المتدخلين مع امكانيّة مراجعتها وتعديلها وفق ما يطرأ من تطوّرات أو تعقيدات.

مرافقة فرديّة

يرافق فريق سند المستفيدين، حسب الخطّة الموضوعة، أمام الإدارات العموميّة والمنظمات المختصة و/أو أمام المهنيّين المدعوين للتدخّل. وقد تكون هناك حاجة الى مرافقة طويلة المدى في بعض الحالات. وبالفعل فإنّ آثار التعذيب خطيرة ومتعددة وطويلة الأمد بما قد يفرز احتياجات جديدة أثناء مسار الاحاطة.

يحتاج بعض المستفيدين وخاصة منهم الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والقصّر وكبار السن، الى الحصول على أقصى قدر من المساعدة.

التنسيق مع مختلف المتدخّلين

يعمل "سند" مع مجموعة من المهنيّين الملتزمين، على تأمين الرعاية الشاملة والجيّدة، فقد أنشأ شبكة من المحامين / المحاميات على ذمّة البرنامج لمرافقة المستفيدين أمام العدالة. كما يتعاون "سند" مع أخصائيين في قطاع الصحة مثل الأطباء وأطبّاء النفس والأخصّائيين النفسانيين والاجتماعيين. توفر جمعية "أخصائيون نفسانيون العالم-تونس" الرعاية النفسية بكل سرية وعناية. ويتولّى "سند" التنسيق مع الإدارات العموميّة مثل مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي التابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية والمستشفيات العموميّة والهيئة العامة للسجون والإصلاح والهيئة الوطنيّة للوقاية من التعذيب. وقد تبلورت علاقة عمل وثيقة ومثمرة مع الجمعيّات المختصّة ومنها خاصّة "جمعيّة أخصائيون نفسانيون العالم-تونس" والرابطة التونسية لحقوق الانسان وجمعية "بيتي" وجمعيّة "أمل" والإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي و "دمج- الجمعية التونسية للعدالة والمساواة " كما نذكر كذلك المؤسسة القانونية الدولية.

المتابعة المنتظمة

يعمل "سند" على التواصل المنتظم مع المستفيدين ومع كل متدخّل في عمليّة **الاحاطة** وذلك لتقييم استراتيجيات التدخّل ولتحسين جودة الخدمات التي يقدمها. ويضع البرنامج أدوات تقييم كمي ونوعي تهدف الى تحقيق نتائج ملموسة من شأنها أن تساعد الضحايا وعائلاتهم على التخفيف من تأثير الصدمات وعلى تيسير إعادة الإدماج الاجتماعي.

يقدم هذا التقرير سردا للأنشطة وتحليلا لملاحظات "سند" في الفترة الفاصلة بين شهر جانفي 2022 وشهر ماي 2023.

المقدمة

تمر تونس بأزمة سياسيّة كبرى منذ 25 جويلية 2021. وتعدّ الهيمنة الواضحة للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية والتشريعية إضافة الى انغلاق الإدارة، من العوامل التي تهدد عمل برنامج «سند» وذلك بوضع عقبات إضافية أمام انتفاع الضحايا بإعادة تأهيل عادل وبأعمال المناصرة.

وتثير عديد التطوّرات الهامة مخاوف جدية في هذا الخصوص؛ نذكر أوّلا الهجمات المتكررة التي استهدفت السلطة القضائية بحيث، بعد وقت وجيز من حل المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 12 فيفري 2022، أصدر رئيس الجمهورية المرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في ا جوان 2023 مانحا نفسه بموجبه صلاحيات تضمن له احكام قبضته على القضاة. ويمنح المرسوم المذكور الرئيس سلطة اعفاء القضاة إذا ما تعلقت بهم أعمال من شأنها «أن تمس من سمعة القضاء أو استقلاليته أو حسن سيره» ولا تكون أوامر الإعفاء هذه قابلة للطعن الا بعد» صدور حكم جزائي بات في الأفعال المنسوبة « الى القاضي المعفى. وفي نفس يوم صدور المرسوم عدد 35 لسنة 2022، أصدر رئيس الجمهوريّة أمرا بإعفاء 57 قاضي. ان هذا التعدي الصارخ على استقلالية السلطة القضائية من شأنه أن يبث الخوف في صفوف القضاة المتشبثين باستقلاليتهم إزاء السلطة التنفيذية. **ويثير كل ذلك مخاوفا من ارتفاع مستوى الرقابة الذاتية للقضاة الذين سيميلون بشكل متزايد الى اتباع تعليمات الضابطة العدلية، كما سيبدون ترددا في التحقيق حول حالات التعذيب وسوء المعاملة.**

في نفس السياق تشن السلطة التنفيذية هجمات غير مسبوقة ضد عديد من المحامين وذلك من خلال تتبعات قضائية ضدهم من أجل تصريحات ذات علاقة بأداء عملهم. علي غرار الاستاذ عبد الرزاق الكيلاني و الاستاذ العياشي الهمامي، اذ يتزايد عدد المحامين الذين تتم احالتهم على القضاء نتيجة لدفاعهم عن دولة القانون . وأضحت مهنة المحاماة مهنة محفوفة بالمخاطر، شأنها في ذلك شأن الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام.

في نفس السياق تشن السلطة التنفيذية هجمات غير مسبوقة ضد عديد من المحامين وذلك من خلال تتبعات قضائية ضدهم من أجل تصريحات ذات علاقة بأداء عملهم. علي غرار الاستاذ عبد الرزاق الكيلاني و الاستاذ العياشي الهمامي، اذ يتزايد عدد المحامين الذين تتم احالتهم على القضاء نتيجة لدفاعهم عن دولة القانون . وأضحت مهنة المحاماة مهنة محفوفة بالمخاطر، شأنها في ذلك شأن الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام.

لقد شكل المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. منذ إصداره في شهر سبتمبر 2022 أداة جديدة للرقابة سخّرها رئيس الجمهورية لنفسه لاستهداف النشطاء والمدافعون عن حقوق الانسان و المعارضين السياسيين، حيث جسد المرسوم الاطار القانوني ا لتتبّع العديد من الصحفيين والمحامين والمنتقدين للسلطة التنفيذية وهو يضاف لقائمة الأحكام الجزائيّة المستخدمة في التبعات الكيديّة الهادفة لتكميم الأفواه واسكات منتقدي النظام وخاصة منهم من يدينون انتهاكات حقوق الانسان والطابع الاستبدادي للنظام.

يتم اليوم، بصفة واضحة للعيان، استخدام القضاء كأداة قمع لفائدة السلطة التنفيذيّة اذ تضاعفت موجة الاعتقالات في صفوف المعارضين السياسيين ومنتقدي النظام منذ شهر فيفري 2023. وقامت فرق مكافحة الارهاب باعتقال عشرات الشخصيات (نشطاء سياسيين، صحفيين، رجال أعمال، محامين) الذين تعرضوا الى انتهاكات الضمانات الإجرائية أثناء ايقافهم والاحتفاظ بهم حسب إفادة عائلاتهم ومحاميهم. وقد وجهت للموقوفين تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي على أساس شهادات مجهولة المصدر ورسائل متبادلة بينهم وبين جهات أجنبيّة. وفي خرق لمبادئ قرينة البراءة واستقلال القضاء، وجّه قيس سعيّد تحذيرا لكل قاض قد يأمر بالإفراج على المتهمين معتبرا إيّاه شريكا لهم

بعد أيام قليلة من حملة الاعتقالات المذكورة، عرض رئيس الجمهورية حياة المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى للخطر علي اثر تصريحه الذي تضمن خطابا محفوفا بالكراهيّة وبهاجس المؤامرة يوم ٢١ فيفري جعلهم عرضة للإدانة الشعبيّة. حيث تعرّض العديد من المهاجرين الجنوب صحراويين، سواء كانوا

حاملين لبطاقات إقامة أم لا، الى اعتداءات جسدية وصرّح بعضهم أنهم تعرضوا للطرد قسرا من مؤجّري منازلهم وفقد العشرات منهم مواطن شغلهم. كما أعلنت وزارة التشغيل أن مصالحها ستقوم بحملات رقابة مكثفة لرصد تشغيل الأجانب. وقد قامت قوات الأمن كذلك باعتقال مئات المواطنين الجنوب صحراويين بمن فيهم من هم في وضعيّة إقامة قانونية. وتفيد عديد التقارير الى وجود اعتقالات تعسّفية وتمييزيّة مصحوبة بخطاب الكراهية وحتى بالعنف الجسدي. وقد تجنّدت جمعيات حقوق الانسان للتنديد بهذه الموجة من العنف ولتقديم المساعدة للضحايا.

في وقت تشمل فيه انتهاكات حقوق الانسان كافة المجالات، تدعو منظمات المجتمع المدني التونسية الى تعزيز دورها التحذيري والحامي للضحايا. وتشكل منظمات المجتمع المدني سلطة مضادة في اطار دفاعها عن قضايا حقوق الانسان فإن السلطة التنفيذية تسعى الى تعديل المرسوم 88 المتعلق بالجمعيات من أجل رقابة أفضل اقويا واحكام الخناق عليها بإثقالها بالإجراءات الإدارية وبالتضييقات على تمويلها. ورغم أن هذا التعديل لم يعتمد بعد، فإن عديد الجمعيات بدأت تتعرض الى تضييقات إجرائية من قبل الإدارة بهدف تعطيل تمويلها.

تجدر الإشارة أخيرا أن برنامج سند تأثر بتطوّر آخر مثير للقلق يتمثل في انغلاق مؤسسات الدولة على نفسها واستبعاد المجتمع المدني رغم الدور الحاسم الذي لعبه في بناء الديمقراطية التونسية. ان تحقيق مطابقة القانون والممارسة للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان في تونس، يتطلب إصلاحات تشريعيّة وعمليّة واسعة النطاق. ومع ذلك فإن الإدارات تواصل اليوم غلق أبواب الحوار مع أغلب الجمعيات الناشطة في هذا المجال.

رغم صعوبة الظرف، واصل برنامج سند عمله المتمثّل في المناصرة وفي رعاية ضحايا التعذيب وسوء المعاملة. ورغم كثرة العقبات فقد تمكنّا من المساهمة في تحسين حياة العديد من المستفيدين خلال فترة السنة والنصف الماضيين. ونحن سعداء بنشر البعض من هذه النجاحات في هذا التقرير.

سند في ارقام

منذ احداثه قدّم برنامج سند المساعدة الى :

932 مستفيد

577 ضحيّة أساسيّة

و

305 ضحيّة ثانويّة أو غير مباشرة

منذ شهر جانفي 2022 :

187 حالة جديدة تمّ التكفل بها من قبل سند

بينهم

112 ضحايا مباشرين

من بينهم
10 مستفيدين من المهاجرين
و**22 مستفيد من السجناء**
و**75 ضحايا غير مباشرين**

توزيع الضحايا المباشرين حسب النوع:

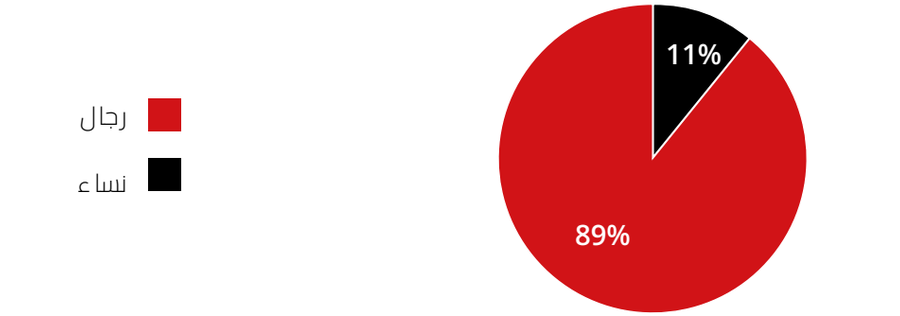

توزيع الضحايا غير المباشرين حسب النوع:

وان كان أغلب ضحايا التعذيب وسوء المعاملة المتوجهين الى مراكز «سند» من الرجال (89%)، فإن أفراد عائلاتهم المتضررين من هذه الأفعال هم غالبا من النساء (أكثر من 73%) وهن يتلقين الرعاية أيضا من « سند».

توزيع الضحايا المباشرين حسب السن:

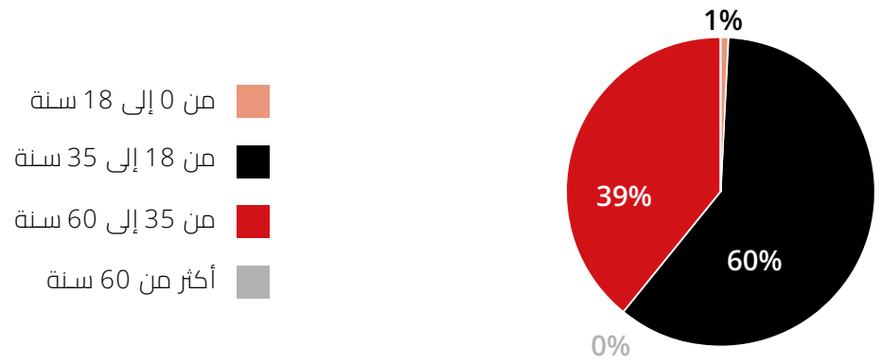

توزيع الضحايا المباشرين حسب الجهة:

يُظهر التوزيع الجغرافي للمستفيدين من برنامج سند وخاصة للضحايا الأساسيين منهم، نسبة تركيز عالية حول **تونس الكبرى (27%) والشمال الغربي (24%) وصفاقس (18%). 10 مهاجرين** تواصلوا مع «سند» في الفترة المشمولة بهذا التقرير، و يرجع ذلك الى موقع مراكز سند و هو لا يعكس التوزيع الفعلي لضحايا التعذيب و سوء المعاملة.

أنواع وسياقات الانتهاكات

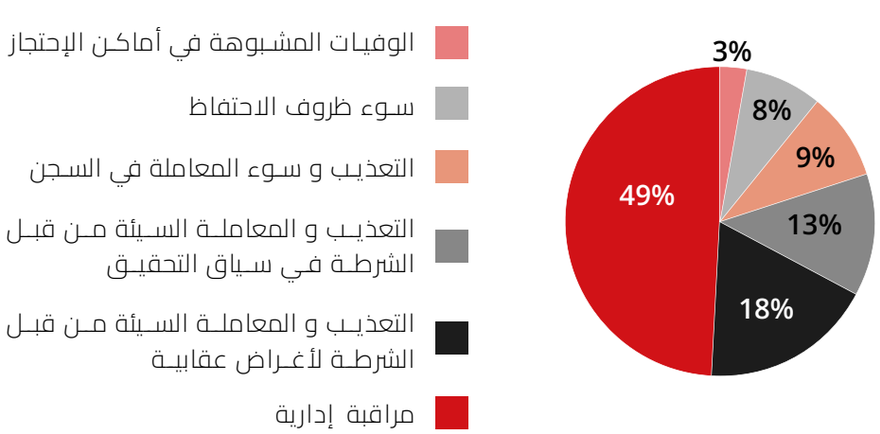

يخضع 49 % من الضحايا إلى إجراءات مراقبة ادارية تعسفية بسبب تصنيفهم عديد حالات الهرسلة البوليسية ترتقي الى تكييفها بسوء المعاملة.

ما تمت ملاحظته في السنوات الفارطة ان قوات الامن واساسا اعوان الشرطة وكذلك الحرس الوطني يلتجئون الى العنف لأسباب عقابية ولانتزاع اعترافات. 16 مستفيد تم تعنيفهم لأسباب عقابية وفي الحين نفسه يقع تتبعهم من اجل هضم جانب موظف عمومي

سند الدعم

المساعدة الاجتماعية

رغم صعوبة الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد منذ أكثر من ثلاث سنوات، واصلت المنظمة العالميّة لمناهضة التعذيب ضمان جودة الرعاية المتعددة المجالات للمستفيدين عبر برنامج «سند».

تساعد المنسقات الاجتماعيات الضحايا على تحديد أولوياتهم وذلك نظرا لخصوصيّة العمل مع الضحايا الذين يواجهون صعوبات اجتماعيّة واقتصاديّة و / أو نفسيّة كبيرة. يتم العمل مع الضحايا و/أو مع أقاربهم لتحديد الاحتياجات الاجتماعية ذات العلاقة بالتعذيب و / أو سوء المعاملة التي تعرّضوا لها. وقد تتعلّق هاته الاحتياجات بالتعليم، أو بالإدماج الاقتصادي، أو بالسكن أو بمساعدات الدولة أو بأي حق اجتماعي آخر. وهن يعملن أيضا على تناسق التدخلات مع مختلف الهياكل الاجتماعية الحكومية والجمعياتية.

على مدار السنة والنصف الماضيتين، عمل برنامج سند على مساعدة المستفيدين لتطوير امكانياتهم وللتغلب على الصعوبات ولدعم قدرتهم على مواجهة تعقيدات الإجراءات الإداريّة.

يستقبل فريق سند الضحيّة ويعاملها كشخص كامل الإرادة وذلك مهما كانت درجة تبعيتها وهشاشتها اذ لا يمكن رعايتها بشكل سلبي. إن حق الضحيّة في التعبير فعلي وليس فقط ممكنا أو نظريّا. وفي نفس الاتجاه، وعلى غرار السنوات الماضية، واصل «سند» العمل مع المستفيدين بهدف انشاء و/أو استعادة الروابط التي قطعت مع المجتمع جراء العنف الذي تعرّضوا له.

بتشجيع وبإحالة من المنسقات الاجتماعيات، اتصل مستفيدون بمصالح الإدارة العمومية للمطالبة بحقهم في مختلف المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها. منذ جانفي 2022، دعم «سند» أربعة مستفيدين في القيام بالإجراءات التي مكنتهم من الحصول على بطاقات علاج مجانيّة/ بنصف المعلوم في المستشفيات العموميّة كما تحصل عديمو الدخل منهم على منح قارّة بقيمة 240د شهريا.

بالإضافة الى تيسير الانتفاع بالمساعدات القارة، فقد رافقت المنسقات الاجتماعيات «لسند» المستفيدين للحصول على المساعدات الحكوميّة الظرفيّة التي يوفرها الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي. كما قمن، بالمناصرة الناجعة لفائدة المستفيدين ونجحن في التوصل الى مراجعة قرارات الرفض الصادرة عن الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية في خصوص مطالب للحصول على بطاقات علاج مجانيّة ومنح قارّة وذلك بالتنسيق مع مركز الدفاع والادماج الاجتماعي. كما تمت هذه التدخلات بالتنسيق مع الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية مثل تلك الموجودة في الكاف وسيدي بوزيد وبن عروس والمنستير وتونس 1.

بفضل مقاربته الشموليّة، لا يقتصر البعد الاجتماعي «لسند» على الملفات والمساعدات الاجتماعيّة رغم أهميتها. ويعتبر «سند» أن التعليم حق أساسي يمكّن كل فرد من تلقّي التحصيل المعرفي ومن التطور في حياته الاجتماعية، وهو أيضا تدريب ضروري يسمح للطفل أو للكهل بتطوير شخصيته وهويته وقدراته الجسدية والفكرية كذلك. ان التعليم هو النواة الأولى التي توفر فرصة للأطفال المهمشين للخروج من الفقر. ومن هذا المنطلق، فقد انتفع ستة مستفيدين بالدعم للتمتع بحقهم في التعليم: وقع تسجيل ثلاثة أطفال في حضانة مدرسيّة وثلاثة آخرين في مؤسسات الدعم المدرسي.

أدى العمل المتمحور حول الضحيّة الذي يقوم به «سند» منذ انشائه، الى استنتاج هام يتمثل في ضرورة وضع طرق استثنائية للرعاية. وقد لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في إعادة تأهيل عديد المستفيدين، ونذكر من بينها مثلا توفير السكن بصفة استعجاليّة للمستفيدين الى حين استئناف النشاط المولّد للدخل. وقد رافق «سند» خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مستفيدين اثنين لتمكين أحدهما من الحفاظ على سكنه والآخر من الحصول على سكن جديد؛ لقد مكنتهم المساعدة المالية الاستثنائية التي تحصّلا عليها من تنفس الصعداء ومن التطلّع للانخراط في التكوين المهني.

غـزلان[1]، 32 عامـا، هـي زوجـة سـجين (فـي السـجن منـذ سـنة ونصـف) وهـي أم لثلاثـة أطفـال، اتصلـت ب «سـند» لطلـب المسـاعدة. لقـد كانـت فـي حالـة ضيـاع ودون أي درايـة بالإجـراءات الإداريـة الواجـب اتباعهـا. اصطدمـت برفـض الإدارة لمراجعـة ملفهـا ووجـدت نفسـها، نتيجـة لذلـك، دون أي مصـدر دخـل يسـمح لهـا بتربيـة أطفالهـا. أرادت غـزلان الانتفـاع بالمنحـة القـارة الـتي كانـت في الأصـل باسـم زوجهـا السـجين. تحـرّى «سـند» فـي خصـوص الإجـراءات الممكنـة وتبـيّن أن وضعيّـة غـزلان معقـدة لأن زوجهـا مسـجون في قضيـة إرهابيـة. بالتنسـيق مـع الأخصائـي النفـسي التابـع لمركـز الدفـاع والادمـاج الاجتماعـي، اتصلنـا بكافـة الإدارات المعنيّـة وطالبنـا بمراجعـة قـرار الرفـض المتعلّـق بتغيـير اسـتحقاق المنحـة القـارة لفائـدة الأم.

بفضـل التعامـل الوثيـق مـع الإدارة الجهويّـة للشـؤون الاجتماعيـة وبفضـل دعـم مركـز الدفـاع والادمـاج الاجتماعـي و «سـند»، لملـف غـزلان، تمكنـت هـذه الأخـيرة فـي النهايـة مـن الانتفـاع ببطاقـة عـلاج مجانيّـة وبمنحـة شـهرية ب 240د ليتسـنى لهـا دفـع معاليـم كـراء المـنزل الـذي يأويهـا مـع أطفالهـا الثلاثـة (10،8 و4 سـنوات).

1. يذكـر بعـض المسـتفيدين في هذا التقرير بأسـماء مسـتعارة لأسـباب تتعلّـق بحمايتهم وبسريّـة المعطيات.

الإدماج الاجتماعي والمهني

بفضـل مجموعـة الدعـم الـتي تـم أنشـاؤها لفائـدة الأشـخاص المصنفـين، انتهـى عمـل سـند إلى اعتبـار الحصـول عـلى عمـل و /أو المحافظـة عليـه، حاجـة أساسـيّة لهـؤلاء الأشـخاص

يـؤدي التصنيـف المذكـور، مثلمـا يـؤدي اخضـاع الأشـخاص للإقامـة الجبريّـة، الى عواقـب وخيمـة عـلى حيـاة المسـتفيدين وعائلاتهـم ومحيطهـم عامّـةً. وهـو مـا يشـبه المـوت الاجتماعـي البطـيء خاصـة إذا تعلّـق الأمـر بالنسـاء الفاقـدات للسـند (المطلّقـات، الأرامـل، المنفصـلات، السـجينات...) اللاتـي يجـدن أنفسـهنّ عاجـزات عـلى إطعـام أطفالهـنّ بسـبب الافتقـار الى المـوارد إضافـة الى حرمـان الأطفـال ذاتهـم مـن التعليـم أو مـن المتابعـة المدرسـية الجيـدة.

واصلـت المنسـقات الاجتماعيـات، سـنة 2022، تدخلاتهـنّ بمرافقـة هـؤلاء النسـاء لوضـع خطـة مهنيـة تتمـاشى مـع محيطهـنّ الاجتماعـي والاقتصـادي حـتى يتمكّـنّ مـن مواصلـة الكفـاح: الدفـاع عـلى حيـاة أطفالهـنّ. كمـا يسـعى «سـند» وشركاؤه الى بنـاء بيئـة قـارة وصحيـة لهـؤلاء الأطفـال ليتمكّنـوا مـن الاندمـاج في المجتمـع. ونذكـر أن المسـتفيدين مـن الرجـال المصنفـين يواجهـون نفـس الصعوبـة بصـورة متزايـدة.

فـي نفـس الاتجـاه، دعـم برنامـج سـند، منـذ شـهر جانفـي 2022، تسـعة نسـاء ورجلـين فـي اسـتعادة بعـض الاسـتقلالية الماليّـة مـن خـلال تمويـل شراء المعـدات الأساسـيّة لبعـض المشـاريع الصغـرى (صناعـة الحلويـات، تجـارة، حلاقـة، خياطـة... الـخ) ممـا يمكنهـم مـن تحصيـل مصـدر دخـل. وتمثّـل هـذه الاسـتقلالية بالنسـبة لهـم نقطـة انطـلاق للعـودة الى الحيـاة الأسريّـة «الطبيعيّـة». وقـد دعـم «سـند» خمسـة مسـتفيدين آخريـن ليتابعـوا تكوينـا مهنيّـا يمكنهـم مـن اكتسـاب المهـارات اللازمـة للتواجـد و /أو الاندمـاج فـي سـوق الشـغل.

منـذ حـوالي سـنتين، شرع «سـند» تدريجيـا فـي تمويـل المشـاريع الصغـرى لمسـتفيديه اذ تبقـى صعوبـة التمويـل الحكومـي أو الخـاص مـن أهـم التحدّيـات الـتي يواجههـا المسـتفيدون وخاصّـة منهـم المنتمـون إلى مناطـق محرومـة مـن غـير المتحصلـين عـلى شـهائد جامعيّـة أو الأشـخاص المصنفـون مـن فاقـدي الدخـل وذوي الصعوبـات الماليّـة. تتشـدد المؤسسـات الحكوميـة لتمويـل المشـاريع الصغـرى فـي شروط قبـول الملفـات، لا سـيما فيمـا يتعلـق بـشرط مسـتوى تكويـن المقترضـين. ويبقـى هـذا النـوع مـن التمويـل فـي تونـس حكـرا عـلى قطاعـات وفئـات معيّنـة مثـل المسـتثمرين الشـباب والفلاحـين.

إدراكا منـه بهـذه الصعوبـات واهتمامـا منـه باسـتمراريّة الدعـم المـالي للمسـتفيدين، يواصـل فريـق سـند تعزيـز التعـاون مـع المؤسسـات العموميـة للتدريـب والتكويـن. كمـا يواصـل أنشـطة المنـاصرة أمـام وزارة الشـؤون الاجتماعيـة ووزارة التكويـن المهـني والتشـغيل لضمـان ادمـاج أوسـع وأنجـع لضحايـا التعذيـب وسـوء المعاملـة فـي المجـالات المهنيـة وهـو أمـر ضروري لإعـادة بنـاء حياتهـم.

سنية،36 سنة، هي زوجة سجين وأم لثلاثة أطفال، عاشت في وضع اجتماعي واقتصادي بالغ الهشاشة وقد دعمها «سند» على جميع المستويات؛ التعليمي والصحي والاقتصادي. قام الفريق في البداية بدعم سنية في بعث مشروعها المتمثل في بيع «السندوتشات المعدّة بالخبز التقليدي» من خلال شراء المعدات اللازمة له. كما قام الفريق في نفس الوقت بتشجيعها على التسجيل بمدرسة لمحو الأمية حتى تكتسب حدّا ادنى من المعرفة يسمح لها بقراءة وكتابة الوصفات والأرقام والفواتير...الخ. وتكفل فريق «سند» كذلك بتسجيل أطفال سنية في حضانة مدرسيّة لتأمين احتياجاتهم في الدعم المدرسي ثم تدخّل لدى المستشفى العمومي حتى تسترجع بطاقة علاجها المصادرة. منذ ذلك الحين، تمكنت سنية من ضمان حياة كريمة لأطفالها في انتظار إطلاق سراح زوجها.

خالد رجل مصنف» S « يبلغ من العمر 33 سنة، اتخذ قرار الاستقالة من عمله لأن وضعه الصحي لا يسمح له ببذل الجهد الجسدي المطلوب وقد عانى كثيرا من الوصم من قبل رؤسائه في العمل بسبب سوابقه العدليّة والمضايقات البوليسية له. دعم «سند «خالد ليتلقى تكوينا في الحلاقة للرجال، أتمّه بنجاح بعد ستة أشهر وهو بصدد البحث عن عمل بشهادته الجديدة بمساعدة المنسقة الاجتماعية.

المساعدة النفسيّة

ان طلب المساعدة النفسيّة أو قبولها من طرف المستفيدين هو تجربة ثقة متبادلة مع فريق «سند» وهو ركيزة أساسيّة لإعادة بناء حياتهم. ويوجه سند المستفيدين الى الأخصائيين النفسيين التابعين لجمعيّة «أخصائيون نفسانيون العالم-تونس» وذلك بناءا على طلب منهم أو بعد تقييم لحاجياتهم من قبل المنسقات الاجتماعيات.

وتقدم جمعية أخصائيون نفسانيون العالم- تونس مرافقة متخصصة وعالية الجودة من خلال الاستشارات الفردية والجماعية والعائلية خاصة بالنسبة للمستفيدين في الجهات. كما يعمل سند مع أخصائيين نفسيين آخرين من ذوي الخبرة لتلبية احتياجات مستفيديه. وتجدر الإشارة هنا الى تطوّر شبكة المتخصصين في الصحة النفسيّة لبرنامج سند نحو التوسّع.

فتحيّة،39 سنة، هي امرأة مصنفة S وهي أم لطفلين. عندما اتصلت بسند كانت تعاني من حزن شديد وفقدان الرغبة في العمل واكتئاب وصعوبات في التركيز جرّاء الهرسلة البوليسيّة المستمرّة التي تتعرّض لها. كما صرّحت فتحيّة بالأفكار الانتحاريّة التي تراودها. تابع سند بكل اهتمام وضعها وقدم لها المساعدة النفسية المناسبة لوضعيتها. استقرّت حالة فتحية بشكل ملحوظ وأصبحت أكثر قدرة على التحكم في انفعالاتها وتمكنت من استئناف عملها.

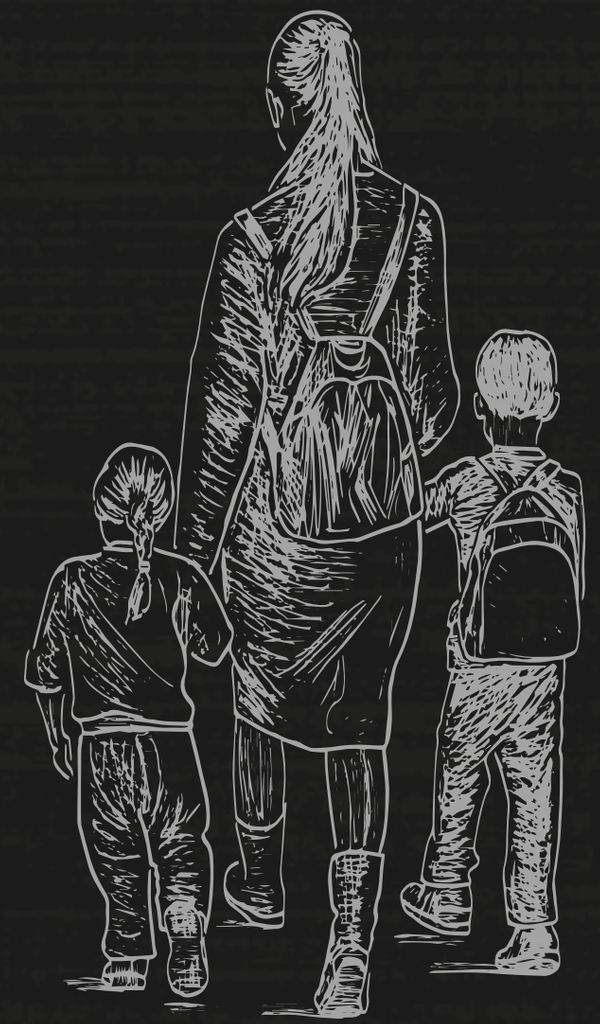

واصل سند، خلال سنة 2022، توفير العلاج النفسي الجماعي لخمسة نساء مصنفات S يعانين من تداعيات تدابير الرقابة الإداريّة التعسّفيّة ويتواجدن في منطقة تونس الكبرى. تقوم المقاربة البنّاءة المنتهجة لهذه المجموعة، على تبادل الخبرات والتجارب بين المشاركات ليتمكنّ من تجاوز معاناتهنّ والتطلّع الى آفاق جديدة وهو ما ساهم بقدر كبير في نجاحها في مساعدة النساء المصنفات s. كما كانت المقاربة المذكورة وسيلة ناجعة لتقييم آثار التصنيف على الحياة الاجتماعية والنفسية للضحايا وأقاربهم والأطفال منهم على وجه الخصوص. وقد بعث سند في فيفري 2023 مجموعة دعم في صفاقس في إطار حرصه على انتفاع النساء في الجهات الأخرى من هذه التجربة الناجحة. بوساطة من المنسقات الاجتماعيات، تمكنت ستة نساء، أغلبهن من جهة المهدية وسيدي بوزيد، من تبادل تجاربهنّ وذلك بفضل الخبرة التي اكتسبها سند في ادارة مجموعات الدعم.

عملت المنظمة العالميّة لمناهضة التعذيب على دعم قدرات الأخصائيين النفسيين لجمعيّة «أخصائيون نفسانيون العالم-تونس» ولشبكة الأخصائيين النفسانيين التابعة لسند وذلك بدعم من الجمعية الاسبانية Sir[a]. وفي سنة 2022 بدأت جمعيّة «أخصائيون نفسانيون العالم-تونس» في تطبيق بروتوكول إسطنبول المتعلّق بالتأثير النفسي للتعذيب، على العديد من مستفيدي سند لمساعدتهم على دعم ملفاتهم أمام القضاء. وقد تم، خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، وضع الصيغة النهائية لثلاثة بروتوكولات في انتظار تقديمها أمام المحكمة.

يقبع اليوم أربعون شخصا في السجن رغم وجود أحكام قضائية تقرّ بعدم اهليتهم وبضرورة ايوائهم في المستشفى، ويعود ذلك الى قلّة الأماكن الشاغرة في الوحدات المختصة لمستشفيات الأمراض النفسية و العقلية. وقد أصبح هذا الإشكال ملحّا بشكل متزايد لأن الأشخاص المصابين بهذه الأمراض الخطيرة محرومون من الرعاية اللازمة في السجون وبالتالي فهم غالبا ما يكونون ضحايا لسوء المعاملة. وقد التزم سند بتأمين حصص علاج بالموسيقى في القسم المختص بمستشفى الرازي بتونس، لفائدة الأشخاص الذين تم ايواؤهم وجوبيا في المستشفى كما يرافق سند هؤلاء المرضى بالتنسيق مع إدارة المستشفى محاولا إيجاد حلول قارّة لهذه الفئة الهشّة بصفة خاصة.

المساعدة الطبيّة:

بهدف ضمان الرعاية الناجعة، يجمع سند بين المرافقة الطبية والاجتماعية وهو ما يمكّن من الاستجابة لحاجيات الضحايا في جبر الأضرار البدنيّة الناتجة عن التعذيب من جهة، ولضرورة تمتّع المستفيدين وأقاربهم بأكثر عدالة اجتماعيّة في النظام العمومي للصحة من جهة أخرى. وتضطلع المنسقات الاجتماعيات بمهمة توجيه وتسهيل نفاذ الضحايا الى الخدمات العمومية وهنّ لا يلجأن الى أطبّاء القطاع الخاص الا في حالات معيّنة (عدم توفر بطاقة التعريف، استعجاليّة الحالة، عدم توفّر الخدمة الصحيّة الجيّدة في القطاع العام، الخ...). تمكنت 30 ضحيّة إضافية، جديدة بين شهر جانفي 2022 وشهر ماي 2023، من الانتفاع بالتدخلات الجراحية وبخدمات طب الأسنان وبجلسات العلاج الطبيعي وبمنح الأدوية ومختلف الفحوصات الطبية.

وبالإضافة الى ذلك فإن المنسقات الاجتماعيات يمثّلن مصدرا للمعلومات وللاستشارة بالنسبة لضحايا التعذيب وعائلاتهم فهنّ يرافقن الأسر التي تعيش أوضاعا هشّة أمام مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية قصد الحصول على بطاقات علاج مجانية أو بنصف المعلوم تضمن لهم الانتفاع بالخدمات الصحية الضرورية.

أما في خصوص نفاذ المستفيدين السجناء الى خدمات الرعاية الصحيّة، فقد نسّق سند خلال الثلاثي الاوّل من سنة 2022، مع الهيئة العامة للسجون والإصلاح لتأمين ممارسة هذا الحق. وفي انتظار توقيع اتفاقية تعاون، فقد راسل سند الهيئة المذكورة واستعان بالرابطة التونسية لحقوق الانسان وبالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب خلال زيارة السجون، و ذلك لمتابعة شكاوى العائلات والمساجين.

هادي، 47 سنة، متزوج وأب لطفل عمره 12 سنة. تعرّض ذات ليلة، أمام منزله، الى اعتداء جسدي عنيف من قبل جاره الذي كان يعمل عونا بلديا. تسبب هذا الاعتداء لهادي في ندوب على مستوى الوجه تطلبت اجراء غرز. كما أصيب طفله الذي شهد على الحادثة بصدمة نفسيّة أدت به حتى الى الخوف من مغادرة المنزل بمفرده والذهاب الى المدرسة. تدخل سند لتقديم الرعاية النفسية والصحية اللازمة للعائلة. وقامت المنسقة الاجتماعية بتيسير الفحوصات الطبية للمستفيدين لدى طبيب أعصاب وطبيب اسنان وأخصائي في الغدد مع تغطية مصاريف الفحوصات التكميلية والادوية. اختفت الندوب من وجه هادي بفضل المتابعة الطبية وتمكن من التصالح مع جسده ومن استعادة الثقة بنفسه. وكانت الجلسات النفسية مفيدة للأب وللطفل حتى يتمكنا من استئناف حياتهما الاجتماعية.

لمياء، 38 سنة، هي زوجة سجين تعاني منذ 5 سنوات من مرض السرطان ولم تتم متابعة علاجها بالوجه المطلوب نظرا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية السيئة. تعاني لمياء مع أطفالها الأربعة من الهرسلة البوليسية بسبب تصنيفها S. فهي تتعرّض لمداهمات متكرّرة من الشرطة مما يحول دون استقرارها في العمل. دعم سند لمياء من خلال توفير المتابعة الطبية حيث حددت لها المنسقة الاجتماعية موعدا عاجلا في مركز التصوير بالأشعة لتقييم مدى تقدّم مرضها. وبما أن الفحص بالأشعّة لم يكن متاحا في المستشفى فقد تكفّل سند بإجراء الفحص في القطاع الخاص. منذ ذلك الحين، تمكنت لمياء من التركيز على إعادة تأهيلها المهني الذي أصبح ممكنا بفضل تمويل سند لمشروع صغير يضمن لها تلبية حاجيات أطفالها رغم وضعها الصحي الهش.

18 أوت 2016

حياة جمال تقلبت.

سمع بخوه في عركة ياخي مشى يشوف.

وقتها خلطوا البوليسية و زوز منهم ضربوا جمال.

الاعتداء اللي صار دمّر جمال في لحظة.

دخل في غيبوبة

و عدّى أكثر من سبعة شهور بين برشة سبيطارات.

في الوقت هذاكا تلقى مرتو روحها وحدها مع صغارهم اللي أعمارهم 3 سنين وشهرين.

جمال يعاني اليوم من

عجز بنسبة 82%

ويمشي بصعوبة كبيرة وما ينجمش يعيش بصفة عاديّة

جمال عندو تقريبا 7 سنين وهو يخوض في عركة باش يتحصل على العدالة.

15 جويلية 2020

محكمة الكاف تحكم عالمعتدين بـ6 و3 سنين سجن بتهمة العنف و150000 دينار تعويض عن الضرر اللي صارلو.

مبلغ -حتى وكانو كبير- ما يعوّضش حياة جمال اللي تدمرت.

على الرّغم من فظاعة الضرر الحاصل لجمال، **القاضي ما قامش بتكييف الجريمة على انها تعذيب** على خاطر جمال ما صحّحش على اعترافات تحت التعذيب.

وهذا واحد من النتائج المؤسفة للتعريف المنقوص لجريمة التعذيب في القانون التونسي.

9 مارس 2022

يجي الاستئناف ويزيد يعكّر وضعيّة جمال

الحكم الابتدائي في حقّ الاعوان يتخفّف ويتم رفض التعويض على أساس قانوني واهي.
في الاثناء، الاعوان قعدوا في حالة سراح.

بمساعدة سند الحقّ، جمال يواصل سعيه باش يتحصل على العدالة.

16 نوفمبر 2022

محكمة التعقيب تنقض قرار الاستئناف **وتعطي أمل جديد في القضيّة.**

الجلسة الجاية باش تصير نهار

27 جوان 2023

العدالة لجمال !

سند الحق

يواصل «سند الحق» تحقيق النجاحات أمام محاكم القضاء العدلي والإداري رغم الهجمات المتعددة التي تتعرض لها السلطة القضائية من قبل رئاسة الجمهورية. ويعود ذلك الى المتابعة المتواصلة للملفات والى التعزيز المستمر لقدرات المحامين/ المحاميات حتى يتمكنوا من انتهاج خيارات استراتيجية وتقنية أكثر نجاعة في التقاضي. «سند الحق» هو فريق العمل القضائي للمنظمة العالميّة لمناهضة التعذيب و هو يتكوّن من موظفي المنظمة المختصين في القانون ومن شبكة المحامين التابعة لها.

النزاعات الجزائية:

منذ شهر جانفي 2022 الى حدود تاريخ نشر هذا التقرير قدّم سند الحق و/أو تابع 20 شكاية جديدة تتعلق بالتعذيب وبسوء المعاملة، من بينهم شكايتين تتعلقان بحالتي وفاة مستريبة أثناء الاحتجاز.

وبالإضافة الى ذلك فقد تابعنا 86 قضية مطروحة أمام المحاكم الجزائيّة. ويواجه كل من المستفيدين والمحامين عراقيل متعددة، من بينها أحيانا البطء الشديد للأبحاث وقلة الحرص من جانب قضاة التحقيق. لمواجهة هذه العقبات، ينظم سند الحق ورشات تجمع بين فريق العمل و محامو الشبكة ، لمناقشة بعض المواضيع القانونية الخاصّة ولتحديد الممارسات الفضلى والتحاليل القانونية الواجب اتباعها وحتى لتحديد بعض السبل النزاعيّة.

في شهر مارس 2022، ركزت احدى ورشات العمل على الصعوبات التي يواجهها الضحايا ومحاموهم في مرحلة البحث الأوّلي وفي مرحلة التحقيق القضائي المتعلّق بشكاوى التعذيب أو العنف أو حالات الوفاة المستريبة. وتبيّن سند الحق من خلال خبرته في المساعدة القانونية للضحايا أمام القضاء الجزائي، أن بعض الثغرات في مجلّة الإجراءات الجزائيّة تجعل حق الضحية في الحصول على المعلومات المتعلقة بتقدم البحث وفي التدخل أثناء التحقيق رهين إرادة قاضي التحقيق. اذ يمكن أن يقتصر دور الضحية، سواء كان قائما بالحق الشخصي أم لا، على دور سلبي لا يضمن له حقه الأساسي في الحصول على جبر الضرر الذي ناله جراء ما تعرض له من انتهاك. وقد قام سند الحق بجرد في خصوص هذه الإشكالية وحدد 5 عقبات إجرائية موثّقة ب5 حالات لمستفيدين و دعا شركائه من المحامين للتفكير فيها انطلاقا من المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الضحايا في التقاضي. وتمكن محامو سند الحق، بمشاركة استاذين جامعيين مختصين في الإجراءات الجزائية، من التوصل الى حلول قانونية لتجاوز العراقيل المذكورة.

على الرغم من استمرار الصعوبات، فقد حقق سند الحق تقدما هاما في مجال النزاعات الجزائية منذ أواخر سنة 2021. فبعد أكثر من سنة من تعطل المرفق القضائي بسبب الأزمة الصحية والإضرابات، وقع الحسم في قضايا متعلقة بأعوان عموميين حيث

تحصّل سند الحق على 15 حكما ابتدائيا بالإدانة ضد أعوان عموميين (13 منهم حكموا بالسجن مع النفاذ و 2 بعقوبات مع تأجيل النفاذ) من أجل الاعتداء بالعنف أو القتل ضد 10 مستفيدين من برنامج سند.

تعود النجاحات الأخيرة التي حققها سند الحق بالأساس الى منهجه في العمل حيث يعمل الفريق بالتشاور مع المحامين/ المحاميات. وتقوم المنسقات القانونيات بتوثيق كل حالة وإعادة التدقيق في شأنها كما يقمن بمناقشة الاستراتيجية القانونية المزمع اتباعها مع المحامي/المحامية المكلف(ة) بالملف. بمرور السنوات قام المحامون/ المحاميات بتطوير جودة الشكاوى بالاعتماد على منطق القانون الدولي. وتقع، بالإضافة الى ذلك، مناقشة ملف كل مستفيد بصفة منتظمة بهدف إعادة تقييم استراتيجية الدفاع وتحديد المراحل الإجرائية الموالية التي يتعين على المحامي اتباعها وأيضا لتحديد وسائل الاثبات الإضافية التي يجب توفيرها والتحاليل القانونية المنتهجة. تمثل هذه المراجعة المنتظمة لكل ملف فرصة للدفع بتقدم الملف أمام العدالة حتى لا يقع في غياهب النسيان مثلما كان عليه الحال طيلة فترة طويلة.

ورغم كل ما سبق فإن نجاحات سند الحق تبقى منقوصة، اذ لم يصدر أي حكم بالإدانة من أجل التعذيب ولم يقع سجن أي عون عمومي كما لم يقع تعويض أي ضحيّة، بل تمتّع كل الأعوان الموقوفون بالتخفيف في أحكامهم عند الاستئناف.

رغم وجاهة تكييف بعض الوقائع المتعلقة بقضايا معروضة أمام القضاء، كجرائم تعذيب على معنى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، فقد وقع تكييفها كمجرّد جنح عنف. وتتعدد أسباب هذا التكييف القانوني الدوني الناتج من جهة على تطبيع اجتماعي مع درجة معينة من العنف.

تعرف الاتفاقية الدولية المذكورة سابقا، التعذيب كعمل ينتج عنه ألم أو عذاب حاد جسدي أو عقلي، وبما أن القضاة التونسيين يتبنون معنى ضيقا لمصطلح «حاد» فهم كثيرا ما يستبعدون المعاناة العقلية والنفسيّة المجرّدة من مجال الإدانة بالتعذيب. وبالإضافة الى ذلك فإن تعريف التعذيب في القانون التونسي يقتضي أن يتسلّط العنف بهدف الحصول على اعترافات أو معلومات أو على أساس الميز العنصري وهي شروط لا وجود لها في التعريف الدولي للتعذيب، ولعلّها ما يفسّر غياب التكييف القانوني للتعذيب حتى في حالة ارتكاب أعمال عنف شديد.

وتجدر الإشارة أنه في أغلب حالات التعذيب التي وثقها سند في السنوات الأخيرة، كان العنف يسلّط لأغراض عقابيّة، وهو الحال مثلا في قضيّة جمال الورغي:

لقد تعرّض هذا الأخير في أوت 2016 الى الضرب من قبل رجال الشرطة لأغراض عقابيّة وقضى ٤ أشهر في غيبوبة. خلفت له هذه الحادثة آثارا جسدية ونفسية خطيرة. تقدم إثر ذلك بشكوى من أجل التعذيب، وبما أن سوء المعاملة كان لأغراض عقابيّة وليس بهدف الحصول على اعترافات أو معلومات طبقا لما تقتضيه المجلة الجزائية التونسية، فقد اعتبرها قاضي التحقيق اعتداء بالعنف. وقد اعترض المحامي المكلف من سند الحق بنيابة الضحية، على هذا التكييف. قضت الدائرة الجنائية بمحكمة الكاف في 15 جويلية 2020 بإدانة عوني امن؛ حكم العون الأول ب 3 سنوات سجن من أجل العنف المسلّط من عون عمومي (الفصل 101 من المجلة الجزائية) وحكم العون الثاني ب 6 سنوات سجن من أجل الاعتداء بالعنف الشديد (الفصل 219 من المجلة الجزائية) دون أخذ صفته كعون عمومي بعين الاعتبار. لقد أقر القضاة في هذه القضية بأن الوقائع تشكل تعذيبا على معنى القانون الدولي لكنهم رفضوا تبني هذا التكييف بتعلّة ضرورة تقيدهم بالتكييف الوارد بقرار الاتهام. أيدت محكمة الاستئناف بالكاف التهم بتاريخ 8 مارس 2022 وخفضت الى ثلاثة سنوات سجن، العقوبة المؤسّسة على الفصل 219 م.ج و الى سنتين سجن مع تأجيل النفاذ العقوبة المؤسّسة على الفصل 101م.ج.. و انتهت محكمة التعقيب بتأكيد عدم قابليّة الفصل 101 مكرر م.ج للتطبيق في هذه القضية.

تناضل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، منذ سنوات، من أجل تعديل الفصل 101 مكرر من المجلة الجزائية المتعلّق بتجريم التعذيب. وهو من بين الإصلاحات المضمنة في توصيات اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب والموجهة الى الدولة التونسية إثر النظر في مدى امتثال تونس لمعاهدة مناهضة التعذيب سنة 2016. وعلى الأرجح أن تخضع تونس مرة أخرى لرقابة نفس اللجنة سنة 2024، لذلك فمن الضروري ادخال الإصلاحات اللازمة على المجلّة الجزائيّة قبل هذا التاريخ، وهو ما ذكرت به المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تقريرها» 10 عقبات أمام العدالة: دليل الإصلاحات التشريعيّة ضدّ الإفلات من العقاب".

غياب المتهمين: مؤشر على ضعف سلطة القضاء

تمت خلال السنة والنصف الأخيرتين، بعض المحاكمات المتعلقة بجرائم عنف ارتكبها موظفون عموميون وقد فقد العديد منها كل معانيه بسبب غياب المتهمين، اذ تمت ادانتهم في عديد القضايا ولكن بصفة غيابية، رغم كونهم من أعوان الشرطة المزاولين لعملهم بحيث تكون عناوينهم ومكان عملهم معلومة. يواجه هؤلاء الموظفون اتهامات بالعنف وهم ملاحقون أمام العدالة ولكنهم لا يمثلون أمام المحكمة ولا يقع اتخاذ أي اجراء لإجبارهم على ذلك. كما لم يقع اصدار أي بطاقة جلب ضدهم وحتى وان وقع ذلك فلا يتم تنفيذها من قبل أعوان الضابطة العدلية والحال أنهم مكلفون بضمان حضور المتهمين المطلوبين للعدالة أمام المحكمة. وبهذه الطريقة يتم المسار القضائي في قاعة جلسة شبه فارغة في غياب للأطراف الرئيسية المعنية. ولا شيء يتغير عند صدور الحكم بالإدانة اذ يواصل المتهمون حياتهم وعملهم بصورة طبيعية.

في أغلب الحالات يعترض الأعوان المدانون على الاحكام ويتمكنون من الحصول على محاكمة أخرى تجري بحضورهم . بالإضافة الى ما ينتج عن ذلك من اهدار لوقت العدالة فهو يتسبب للضحايا في تكاليف محاماة جديدة وفي معاناة نفسية إضافية.

هـذا مـا حصـل ليوسـف وبسـمة: فـي 7 مـاي 2018 كان الخطيـان يتجـولان عـلى مـتن دراجـة ناريـة حـين أشـار لهـم عونـي أمـن بالتوقـف. واصـل يوسـف طريقـه خوفـا مـن المشـاكل الـتي قـد تسـببها لـه الشرطـة بمـا أن الدراجـة الناريـة ليسـت عـلى ملكـه. لاحـق أعـوان الأمـن الخطيـين وعمـد أحدهمـا الى دفعهمـا ليفقـدا التـوازن حـتى اصطدمـا بشـجرة. لاذ عونـي الشرطـة بالفـرار عندمـا رأيـا الجسـدين عـلى الأرض. تـم نقـل يوسـف وبسـمة الى المستشـفى اذ أصيبـت هـذه الأخـيرة عـلى مسـتوى الفـك والأنـف والوجـه ممـا تتطلـب اجـراء عمليـة جراحيـة. أمـا خطيبهـا فقـد أصيـب بكسـور عـلى مسـتوى الرجـل وبصدمـة دماغيّـة. وقـع فتـح تحقيـق قضائـي في الشـهر المـوالي للحادثـة وتـم ايقـاف عونـي الشرطـة تحفظيـا ووقعـت ادانتهـم فـي مـاي 2022 ب 5 سـنوات سـجن مـن أجـل العنـف ضـد الخطيـين. كمـا حكـم العونـين بدفـع غرامـة تعويـض تقـدر ب 25,500 د لفائـدة بسـمة و ب 1,300 د لفائـدة خطيبهـا. ولكـن مـع الأسـف فقـد صـدر هـذا الحكـم غيابيـا ضـد المتهمـين الذيـن اعترضـا. وإثـر حكـم جديـد صـدر فـي 2022 تـم النـزول بالحكـم الأول الى 6 أشـهر سـجن بينمـا تمـت تبرئـة المتهـم فـي الحكـم الثانـي. دعـوى الاسـتئناف جاريـة حاليـا.

عرفـت محاكمـة المعتديـن عـلى لينـا بـن مهـني نفـس المسـار، فبعـد صـدور حكـم غيابـي بالإدانـة يقـضي بالسـجن لمـدة سـنة بتاريـخ 20 جـوان 2020 وذلـك بعـد 6 سـنوات مـن تاريـخ الاعتـداء، قـام عونـا الأمـن بالاعـتراض عـلى الحكـم. وبعـد سـنة ونصـف مـن ذلـك تمـت تبرئـة أحـد المتهمـين بينمـا حكـم الآخـر بشـهرين سـجن مـع تأجيـل النفـاذ. قامـت عائلـة لينـا بـن مهـني والنيابـة العموميـة باسـتئناف الحكـم. وخلافـا لـكل الانتظـارات، فقـد أصـدرت محكمـة الاسـتئناف حكـم غيابيـا بالإدانـة بتاريـخ 16 مـاي 2023، يقـضي بالسـجن لمـدة 8 أشـهر ضـد عـون الأمـن الـذي تمـت تبرئتـه فـي الطـور الابتدائـي. وقـد اعتـبرت المحكمـة المتهـم غائبـا رغـم حضـور محاميـه فـي الجلسـة ورغـم أنـه حـضر بنفسـه يـوم الجلسـة الأخـيرة.

مـن البـيّن ان الأعـوان العموميـين المتهمـين فـي قضايـا العنـف يعتـبرون العدالـة مفتقـرة الى القـوّة الملزمـة. ومـن المؤكـد ان تنزيـل السـلطة القضائيـة الى مرتبـة الوظيفـة في الخطابـات الأخـيرة لرئيـس الجمهوريـة قـد سـاهم في الدفـع نحـو تشـويه القضـاة مـن قبـل المؤسسـة الأمنيـة.

ومـن الجديـر بالذكـر أنـه منـذ وضـع برنامـج سـند، لـم تـؤدّ أي مـن الإدانـات المتحصـل عليهـا ضـد أعـوان أمـن الى سـجن أحـد المحكومـين منهـم، كمـا لا يصـدر القضـاة بطاقـات إيـداع في شـأنهم ويبقـون بذلـك في حالـة سراح حـتى اسـتنفاذ جميـع وسـائل الطعـن وهـي إجـراءات تـدوم لسـنوات.

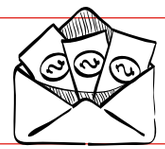

ضعـف تعويـض الضحايـا

يعانـي أغلـب المسـتفيدين مـن سـند الذيـن تمكّنـوا مـن الوصـول الى محاكمـة، مـن اضرار بدنيّـة و/ أو نفسـيّة بليغـة. غالبـا مـا يهمّـش القضـاء الجزائـي الـضرر المعنـوي والنفـسي مهمـا كانـت خطـرا وعميقـا ومعيقـا، مقابـل التركـيز عـلى الـضرر البدنـي. ويعتمـد تحديـد مبلـغ التعويـض أحيانـا عـلى تقييـم الـضرر إثـر اختبـار طـب شرعـي. وتبقـى طـرق تقييـم التعويـض مـع ذلـك غامضـة لغيـاب التعليـل في نـص الأحـكام. ولا يمكننـا الا أن نلاحـظ ضعـف مبالـغ التعويـض مقارنـة بخطـورة العنـف الـذي تعـرض لـه الضحايـا.

تعرض علاء للتعذيب سنة 2018 إثر مشادّة مع عون أمن كان قد اعتدى على شقيقه الأصغر. حسب روايته، فقد عاد عون الأمن الى الحي الذي يقطن فيه علاء صحبة ثلاثة أعوان آخرين، ساعات قليلة بعد المشادّة المذكورة. وقام الأعوان بضرب علاء في الشارع ثم اقتادوه الى مركز الشرطة بحي المرجان حيث تعرض للضرب مجددا. وبعد قضاء فترة قصيرة في المستشفى وقع اقتياد علاء الى مركز الشرطة بطبرقة أين تعرض لسوء المعاملة. اتهم أعوان الأمن علاء بالاعتداء عليهم وأبقوه في حالة احتفاظ. تعرض علاء للضرب بالعصا على مستوى الرأس والصدر والأضلاع ووقع اغراق رأسه في الماء البارد حتى فقد الوعي كما تعرض أيضا الى الاعتداء الجنسي. وقد أجبر على امضاء محضر يعترف فيه بالاعتداء على أعوان الشرطة بالضرب.

في اليوم الموالي مثل علاء امام قاضي التحقيق الذي لاحظ آثار العنف على جسده وأمر بإجراء اختبار طب شرعي وهو الأمر الذي لم يحصل بالمرة. ووضع علاء في الإيقاف من أجل هضم جانب عون عمومي باستعمال العنف. قامت الدائرة الجناحية بمحكمة جندوبة بتبرئة علاء بتاريخ 21 مارس 2022 وأصدرت حكما بإدانة ال 3 أعوان أمن المعتدين يقضي بسجنهم لمدة 3 سنوات مع الحكم بتعويض الضحية بمبلغ 3000د. ويعتبر هذا التعويض ضئيلا مقارنة بالضرر الذي لحق بعلاء. اذ كان هذا الضرر بدنيا أدى الى دخوله للمستشفى بعد إيقافه كما كان الضرر نفسيا ناتجا على الاعتداء بالعنف وعلى توقيع اعتراف تحت التهديد والتعرض الى الاتهامات الباطلة من قبل الأعوان مما أدى الى ابقائه رهين الإيقاف التحفظي طيلة سنتين. علما أنه لم يتم بالمرة ايقاف الأعوان الذين وقع اتهامهم ثم ادانتهم من أجل العنف.

رغم محدودية التعويض، فيتجه اعتبار علاء محظوظا بالحصول على حكم يجبر المعتدين عليه على دفع التعويضات اذ كثيرا ما ترفض المحاكم طلبات التعويض على أساس حجج قانونيّة مختلفة تؤدّي الى اخلاء رجال الأمن من المسؤولية.

هذا ما حدث في وضعية جمال الورغي (المذكور سابقا). تجدر الإشارة الى أن جمال يعاني من إعاقة دائمة بنسبة 82 % حسب اختبار الطب الشرعي الذي خضع له أثناء المحاكمة. في الطور الابتدائي من محاكمة المعتدين، قدم محامي الضحية طلبات بإجبار المتهمين بالتضامن على دفع 140,000 د لغرم الضرر البدني و 100,000 د لغرم الضرر المعنوي و 7,696 د لغرم الضرر المهني، و ذلك على أساس أيام الراحة المبيّنة في التقرير الطبي و على أساس الدخل الشهري للضحية. أصدرت المحكمة الابتدائية بالكاف حكما بالإدانة ضد الأعوان يقضي بمسؤوليتهم التضامنية في دفع 100,000د لغرم الضرر البدني و 50,000 د لغرم الضرر المعنوي. وقد رفضت المحكمة الحكم بتعويض الضرر المهني استنادا على تبرير واهٍ يعتبر التعويض على هذه الأضرار مندرجا تحت طائلة قانون التأمين على المسؤولية المدنية المترتبة على استعمال العربات البرية ذات المحرّك.

أما في الطور الاستئنافي فقد كان التراجع مأساويا، اذ وقع رفض جميع مطالب التعويض، اذ كان على الضحية، حسب موقف المحكمة، أن يتوجه بطلبات تعويض مختلفة لكل من المتهمين عوض طلب التعويض بصفة تضامنية. وقد نقضت محكمة التعقيب هذا الحكم وهو الآن أمام أنظار محكمة الاستئناف من جديد.

خلال سنة 2019 تعرض سمير، وهو شاب مقيم بالمستشفى الجامعي بصفاقس، الى العزل الانفرادي إثر قرار تعسفي من أحد الممرضين ودون اذن من الطبيب المباشر. يعاني هذا المريض من اضطراب ثنائي القطب ومن اكتئاب حاد دفعه الى اضرام حريق في غرفة العزل الخاصة به مما أدّى الى وفاته. قضت محكمة صفاقس 2 بسجن الممرض لمدة سنتين وبغرامة قدرها 1000د من اجل القتل على وجه الخطأ الناجم على الاخلال باحترام القوانين. ورفضت المحكمة قضية التعويض التي رفعها ورثة الضحية مستندة على أحكام الفصل 8 و 2 من القانون عدد 83 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية. لقد اعتبرت المحكمة أن الإدارة هي من يتحمّل **التعويض متبنّية تأويلا خاطئا للقانون** يؤدي الى حماية العون العمومي والى اجبار الضحية على خوض إجراءات قضائية طويلة ومكلفة قصد الزام الإدارة بالتعويض. و قد ايدت محكمة الاستئناف رفض مطلب التعويض و تراجعت على الحكم بالسجن لمدة عامين معوضة إياه بمجرد غرامة قدرها 400 د. قام سند الحق بالطعن بالتعقيب ضد هذا الحكم الذي قد يشكّل سابقة فقه قضائية مرجعية بالنسبة لبقية القضاة في أعفاء الاعوان المتهمين من مسؤولياتهم في تعويض الضحايا.

في ظل الضغوطات المتزايدة التي تمارسها السلطة التنفيذية على القضاة، يخشى أن يستقر فقه قضاء المحاكم الجزائية في اتجاه مزيد من التساهل لفائدة أعوان الدولة الجاري تتبعهم من أجل العنف، وذلك على حساب مصلحة الضحايا.

القضاء العسكري، تهديد لنفاذ الضحايا للعدالة

تتزايد هذه المخاوف مؤخرا بسبب حكم مقلق للغاية صدر عن الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بصفاقس 1 في قضية أنس وأحلام الدلهومي اللتان قتلتا برصاص الشرطة عندما كانتا عائدتين من حفل زفاف بالقصرين يوم 14 أوت 2014. في 20 فيفري 2023 اقرت المحكمة بعدم اختصاصها وأحالت القضية الى أنظار القضاء العسكري استنادا على الفصل 22 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت 1982 والمتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي. طعن محامي سند الحق بالاستئناف في هذا الحكم وفي صورة تأييد محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي فسيشكل ذلك سابقة خطيرة. فلا يوفر القضاء العسكري نفس ضمانات الحياد والاستقلالية التي يضمنها القضاء المدني. ان إحالة قضايا التعذيب وسوء المعاملة التي يقترفها أعوان الأمن المباشرين الى القضاء العسكري يعتبر ضربة موجعة أخرى لمسار مكافحة الإفلات من العقاب.

ولم يتوصّل القاضي العدلي بعد الى لعب دور حاسم في مكافحة الإفلات من العقاب في جرائم التعذيب وسوء المعاملة. و لا شك أن عدد القضايا المتعلقة بمحاكمة الأعوان العموميين المقترفين لاعتداءات في تزايد مستمر، غير أن نتائجها تبقى دون المأمول الى حد الآن. ويبقى الضحايا باستمرار عرضة للأعمال الانتقامية من طرف الأجهزة الأمنية طالما لا يتلقون المساعدة المطلوبة من العدالة.

التتبعات الكيديّة، السلاح الدفاعي لأعوان الأمن

عادة ما تتخذ هذه الأعمال الانتقامية شكل تتبعات كيديّة أي اتهامات جزائية تهدف الى اثناء الأشخاص أو معاقبتهم على تقديم الشكاوى. ترتكز التهمة الأكثر استعمالا على الفصل 125 من المجلة الجزائية وتتمثل في هضم جانب موظف عمومي. فمن بين 28 ضحية جديدة للتعذيب وسوء المعاملة تتفع بمرافقة سند أمام العدالة الجزائية، تتم محاكمة 16 منهم من أجل هضم جانب موظف عمومي. تتم هذه التتبعات إثر شكاوى يتقدم بها الأعوان المعتدون لتبرير إيقاف الضحايا وللتشكيك في صحة شكاويهم المتعلقة بالتعذيب أو العنف. في جميع الحالات تقريبا، تتقدم الأبحاث في قضايا هضم الجانب بسرعة كبيرة تتجاوز بكثير نسق تقدم الأبحاث في الشكاوى التي يقدمها الضحايا ضد المعتدين. وقعت ادانة أكثر من نصف الضحايا من أجل هضم الجانب بينما أدت شكاية وحيدة قدمها 14 ضحية، الى محاكمة أسفرت عن تسليط عقوبة أشد على المعتدى عليه مقارنة بالمعتدي.

ولمساعدة المستفيدين على مواجهة هذه الأعمال الانتقامية يحيل سند الحق الملفات الى احدى الشركاء التي نتعامل معها بشكل وثيق وهي المؤسسة القانونية الدولية. وتقدم هذه المؤسسة للمستفيدين من سند، المساعدة القانونية في خصوص الإجراءات المتعلقة بالتّهم المنسوبة إليهم. تعتبر المساعدة التي تقدمها المؤسسة القانونية الدولية أثناء فترة الاحتفاظ وطيلة فترة التتبعات القضائية، مساعدة تكميلية لتلك التي يؤمنها سند للضحايا، اذ يدعمهم في مطالبهم القضائية التي تهدف الى وقف التعذيب وسوء المعاملة و الى الحصول على تعويضات لجبرها. كما يقوم سند الحق أحيانا بتكليف محامي/محامية من شبكته للتقاضي في خصوص الأعمال الانتقامية المذكورة خاصة في الجهات التي لا يوجد فيها محام تابع للمؤسسة القانونية الدولية.

2011

الثورة التونسية نقطة تحول.

بعد إطلاق سراحه خرج منجي بأضرار جسدية ونفسية. يعيش تحت مراقبة الشرطة يوميا. بدون سكن ومورد رزق.

2012

أخيرا تقدم منجي بشكاية في التعذيب. الامل في عدالة بدا يتوجد.

2014

انتهى التحقيق بتوجيه الاتهام ضد معذبي منجي ولكنهم قاموا بالاعتراض.

2015 \ 2020

عاش منجي مسلسل قضائي بين الخيبة والامل وتناثرت قضيته بين عدة دوائر اتهام و محكمة التعقيب.

2020

انتهت محكمة التعقيب بتحقيق طموحها في العدالة وقت اللي اكدت انه جريمة التعذيب لم تكن مجرمة في ذلك العهد و بالتالي لا داعي لمحاكمة المعتدين.

فيفري 2023

بدعم من برنامج سند رفع منجي قضيته للقضاء الإداري باش يتحصل على تعويض عن كل ما عناه. يقاضي الدولة التونسية بسبب التعذيب و سوء المعاملة و نكران العدالة.

سند sanad
Centre de Conseil OMCT رفز توجيه

اذا انصفت المحكمة الإدارية

منجي باش تكون رسالة امل كبيرة لجميع الضحايا.

30 عاما من نكران العدالة يأتي بعدها الامل.

منجي مش ناوي يستسلم

1993

توقف منجي مرة أخرى وتعذب في مركز جندوبة.

مراقبة

تحكم عليه ب 6 شهر سجن و10 سنين مراقبة إدارية بتهمة "الانتماء الى تنظيم غير مشروع".

1992

أخيرا تمت تبرئته نهائيا وخرج مالسجن في فيفري 1992 بعد

9 شهر من الإيقاف.

1991

تضرب وتحرم من الاكل

منجي توقف مرة أخرى. تعرض للتعذيب في الإيقاف بمركز الشرطة بجندوبة. وتعرض للتعذيب برشة مرات في السجن.

1988

- سكرت السلطات محله.
- ماعدش عندو دخل قار فتراكمت عليه الديون.

محل مسكر

ومعادش يشوف في ولدو.

طلبت زوجته الطلاق

ماي 1987

القبض على منجي حامدي و هو صانع حلويات متزوج و اب لطفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات من قبل الشرطة. شكوا فيه ينتمي لحركة إسلامية فتم اعتقاله وتعذيبه لمدة 15 يوما من بعد سيبوه.

منجي حامدي

النزاع الإداري

وعيا منه بحدود القضاء الجزائي، انخرط سند الحق في الأشهر الأخيرة في نوع آخر من التقاضي أمام القضاء الإداري بهدف الحصول على تعويضات لفائدة ضحايا التعذيب وسوء المعاملة.

النزاعات المتعلقة بمسؤولية الدولة:
مكمّل واعد للتقاضي الجزائي:

بدأ اللجوء الى هذا النوع الجديد من التقاضي المتعلق بمسؤولية الدولة- المعروف تحت تسمية القضاء الكامل- لفائدة مستفيدين مصنّفين يتعرضون لعديد التضييقيات التعسفية على حرياتهم من قبل وزارة الداخلية. ويخضع جميع المستفيدين المذكورين لكل أو لإحدى التدابير لتالية: الإقامة الجبرية، المنع من مغادرة التراب الوطني، الاستدعاءات المتكررة الى مركز الشرطة، التفتيش دون أي اجراء قضائي، رفض تسليم الوثائق الإدارية، التعطيل لفترة طويلة أثناء عمليات الرقابة المرورية أو الحدوديّة لأهداف استعلاماتية، أو أيضا التحقيقات في الأحياء والزيارات البوليسية لمحلات السكنى ومقرات العمل.

يعد التطبيق التعسفي للتدابير المقيدة للحرية نوعا من الهرسلة البوليسية التي يمكن تكييفها في كثير من الأحيان كسوء معاملة نظرا للضرر النفسي والمعنوي الذي تسببه.

توجه سند الحق في جويلية 2020 الى المحكمة الإدارية بدعوى في تجاوز السلطة لفائدة عديد المستفيدين المصنّفين مطالبا بتعليق، ثم بإلغاء، التدابير المقيدة للحرية والتصنيفات الاداريّة. وواصل سند الحق متابعة هذه القضايا كما تقدم ب 6 دعاوي جديدة في تجاوز السلطة سنة 2022 و2023.

بين شهر جانفي 2022 وتاريخ نشر هذا التقرير، تحصلنا على حكمين ايجابيين من المحكمة الإدارية في قضايا تجاوز سلطة لصالح أحد المستفيدين يقضيان بإلغاء تصنيفه الإداري وتدابير الرقابة الإدارية التي يخضع لها.

ومع ذلك فقد اتضح أن حكم التعليق أو الإلغاء الصادر عن المحكمة الإدارية في خصوص التدابير المقيدة للحريّة، لا يؤدي دائما الى التوقف الفعلي عن ممارسة التدابير المذكورة، كما تعدّ نتائجه محدودة فيما يخص الأضرار النفسية والمعنوية والمادية التي لحقت بالضحايا والخطيرة في عديد الأحيان. لهذه الأسباب، قرر سند الحق استكشاف تجربة القضاء الكامل للحصول على الغاء التدابير والتعويضات في نفس الوقت، علما و أن الزام الإدارة بالتعويض المالي يمثل مبدئيا الطريقة الأكثر نجاعة لجعلها تضع حدا للممارسات غير القانونية لأعوانها.

نظم سند الحق في سبتمبر 2022 ورشة عمل لمحامييه/ محامياته، هدفها وضع استراتيجية للتقاضي الإداري المتعلق بمسؤولية الدولة لفائدة المستفيدين من سند، مع مراعاة الممارسات الفضلى وما يجب تجنبه من تحاليل لمضاعفة فرص النجاح. وقد شارك ٤ قضاة من المحكمة الإدارية في ورشة التفكير هذه، مع العلم أن سند الحق كان قد نشر دليلا للتقاضي الإداري المتعلّق بمسؤولية الدولة مثّل أساسا للمناقشات خلال الورشة. ويشمل هذا الدليل جميع جوانب القضاء الكامل من تكييف مسؤوليّة الدولة الى طرق الاستعمال الناجع للإجراءات الاستعجالية مرورا بصعوبة تقدير مختلف الأضرار اللاحقة بالضحايا. وهو يقدم عرضا للممارسات الفضلى ولفقه القضاء الذي يمكن أن يستند عليه محامو/ محاميات سند الحق في صياغة طعونهم وفي توخي سبل الانتصاف الناجعة. واستنادا على هذا الدليل، أعدت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب دليلين موجزين باللغة العربية لمساعدة المحامين في الاعداد لطعون القضاء الكامل لفائدة ضحايا الإقامة الجبرية وتدابير الرقابة الإدارية التعسفية المؤسّسة على التصنيف الإداري.

تم تقديم قضايا التعويض الأولى (في إطار دعاوي القضاء الكامل) أمام المحكمة الإدارية في ديسمبر 2021، و قد تقدمنا الى اليوم ب18 قضية تتعلّق بمستفيدين مصنفين. حقق سند الحق أول نجاح مهم له إثر قضيّة قدمها في شهر ديسمبر 2021، حيث الغت المحكمة الإدارية تصنيف المستفيد و حكمت بتغريم وزارة الداخلية ب 5000 د لتعويض الضرر المعنوي للمستفيد. في صورة تأييد هذا الحكم في الطور الاستئنافي و في الملفات الأخرى التي انتهج فيها سند الحق نفس النوع من التقاضي، فسيدفع ذلك وزارة الداخلية الى إعادة التفكير في سياستها الأمنية.

لقد انطلقنا في توسيع مجال النزاعات المتعلقة بمسؤولية الدولة ليشمل مستفيدين من ضحايا التعذيب من الذين لم يستجب القاضي الجزائي لمطالبهم.

اول قضيـة مـن هـذا النـوع تتعلـق بوضعيـة منجـي حمـدي و هـو مسـتفيد مـن سـند تعـرّض للتعذيـب خـلال التسـعينات و لـم ينصفـه القضـاء الجزائـي رغـم تقدمـه بشـكوى مـن أجـل التعذيـب بعـد الثـورة. و بالفعـل فقـد اسـتبعد القـاضي الجزائـي تكييـف الوقائـع كتعذيـب لأن هـذا الأخـير لـم يكـن مجرّمـا بالمجلّـة الجزائيّـة الى حـد سـنة 1999، و بالتـالي فـان الوقائـع القابلـة للتكييـف القانونـي كعنـف، حسـب تقديـره، قـد سـقطت الشـكاوى فـي شـانها بمـرور الزمن.تثير احدى العرائض المقدمة في اطار دعوى قضاء كامل، مسؤولية وزارة الداخلية ووزارة العدل إزاء التعذيب و سوء المعاملة المسلطين اثناء الاحتجاز. أما الدعوى الثانية، و هي الأكثر استحداثا، فهي تثير مسؤولية الدولة التونسية من أجل التباطؤ في تجريم التعذيب الى حد سنة 1999 و هو ما يشكل خرقا للمعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها تونس منذ 1988. ان هذا النزاع هو نتيجة لتوثيق مكثّف للاضرار التي لحقت بالضحيّة كما هو نتيجة للنقاشات التي دارت حول الحجج القانونية المناسبة استنادا الى دليل التقاضي المتعلق بمسؤولية الدولة الذي نشره سند الحق في جانفي 2023

تشدد القضاء الإداري في مادة توقيف التنفيذ: نتيجة لضغوطات السلطة التنفيذيّة؟

حتى وان كان خيار التقاضي الإداري واعدا في الوقت الحالي فان مضاعفة هجمات السلطة التنفيذية ضد استقلال القضاء يثير مخاوفا جدية من تراجع فقه القضاء الإداري نحو حماية أوسع للإدارة على حساب المواطنين، ضحايا التعسّف في استعمال السلطة.

ان التطور الذي تشهده احكام القضاء الإداري في مادة توقيف التنفيذ المتعلّقة بالقيود التعسفية على الحرية، مؤشر مثير للقلق بوجه خاص. وتحتوي كل القضايا المقدمة لفائدة المستفيدين – مهما كان نوع التقاضي- على مطالب في توقيف تنفيذ لتدابير الرقابة الإدارية المطعون فيها. ويهدف ذلك الى الحصول على أحكام من المحكمة الإدارية تقضي بتأجيل تنفيذ القرار المطعون فيه الى أن تبت المحكمة الإدارية في شرعيته. وتعود السلطة التقريرية في هذا الشأن الى الرئيس الأول للمحكمة الإدارية.

من بين 25 مطلب في توقيف التنفيذ وقع تقديمه منذ ديسمبر 2021 لم تستجب المحكمة الإدارية الا ل 3 مطالب مقابل رفضها ل 12 مطلبا لعدم ثبوت صفة «الضرر الذي يصعب تداركه» بالنسبة لحالات التصنيف والرقابة الإدارية المطعون فيها. و هو نفس التمشي الذي اعتمدته نفس المحكمة عندما رفضت، في سبتمبر 2021، مطالب توقيف تنفيذ قدمتها شخصيات تحت الإقامة الجبرية بعد 25 جويلية 2021، تاريخ الاستيلاء على السلطة من قبل رئيس الجمهورية. وقد أثارت الأحكام المذكورة والتي وقع اتخاذها، على الأرجح، تحت ضغط السلطة التنفيذية، استياء القضاة الإداريين. في حين يعاني اليوم، المستفيدون من سند الحق والمعنيون بهذه الأحكام، من اضرار لا يمكن تداركها مثلما بين ذلك المحامون المكلفون في طعونهم.

ويكفي أن نسوق مثال وضعيّة وئام. تم إيقاف هذه الشابة وتعذيبها وتتبعها من أجل الإرهاب سنة 2016. و رغم تبرئتها فإنها تخضع للتصنيف الإداري و للهرسلة البوليسية الشديدة منذ ذلك الحين. توفي والدها اثر مداهمة بوليسية لمنزله؛ توقف اخواتها عن الدراسة بسبب الهرسلة البوليسية؛ انتهى مؤجرها بطردها من العمل بسبب الضغوطات البوليسية. بعد توجه وئام الى المحكمة الإدارية بمساعدة سند، تم استدعاؤها الى مركز الشرطة وتلقّت مكالمات وزيارات من الأعوان لاستجوابها حول وضعيتها الاجتماعية وممارساتها الدينية ودخلها وأيضا حول الدعوى التي قدمتها للمحكمة. ورغم ذلك فقد رفضت المحكمة الإدارية مطلب توقيف التنفيذ وغضّت الطرف على الأضرار النفسية والمادية الجسيمة التي تسببت فيها الهرسلة على وئام وعائلتها.

تم اللجوء الى نفس التمشي النمطي لرفض طلب توقيف التنفيذ المتعلق بقرار وضع طارق تحت الإقامة الجبرية.

وهو أب موضوع تحت الإقامة الجبرية منذ 2015 بعد احتفاظ دام 15 يوما من أجل تهمة إرهابية لم تثبت عليه. تعرض طارق لعديد الايقافات خاصة عندما أراد التنقل الى احدى المدن الكبرى لمعالجة ابنته المريضة أو عندما أراد اصطحاب زوجته وبناته الى الشاطئ سنة 2020. تعاني زوجته وأطفاله من صدمات نفسية جراء الزيارات البوليسية وعمليات التفتيش حتى أن زوجته طلبت الطلاق عديد المرات.

رغم خطورة الاضرار النفسية والمعنوية الناجمة عن الإقامة الجبرية فقد قوبلت بالتجاهل من طرف الرئيس الأول للمحكمة الإدارية.

إدراكا منه بمحدوديّة نجاعة القضاء الإداري في النزاعات المتعلقة بالتقييد التعسفي للحريات، وفّر سند الحق لمستفيديه المصنفين S أشكالا إضافية للمرافقة او المساعدة القانونية. وقد توجهنا في عديد المناسبات الى الإدارة العامة لحقوق الانسان بوزارة الداخلية لطلب الغاء بعض التدابير و توصلنا بفضل هذه التدخلات الى الحصول على جوازات سفر لنساء مصنفات S. وبالإضافة الى ذلك فقد كلف سند الحق محامين/ محاميات بالدفاع على مستفيدين موضوعين تعسفيا تحت الإقامة الجبرية ومدعى عليهم جزائيا من أجل مخالفة هذا القرار. قضت الدوائر الجناحيّة بتبرئة المستفيدين بفضل محامي سند الحق الذين نجحوا في اثبات الطابع التعسّفي للقيود الموضوعة على الحريات مما لا يتجه معه عقاب مخالفتها.

العدالة الانتقالية

عملت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب على إنجاح مسار العدالة الانتقالية منذ بدايته. و قامت المنظمة بالحق الشخصي في 7 قضايا أمام الدوائر المختصّة في العدالة الانتقالية، وهي تراقب، من خلال سند الحق، سير الجلسات كما تعمل بشكل فعّال على تقدّم المحاكمات واستراتيجيات الدفاع.

ورغم ذلك فيبدو لنا أن المسار يتباطأ مع مرور الوقت ولا يسعنا، للأسف، الا أن نلاحظ تزايدا للانتظارات من قبل القضاة ممّا يبدو معه مستقبل العدالة الانتقالية أكثر غموضا. وبات غياب الإرادة السياسية في استكمال المسار واضحا خاصة مع اختفاء العدالة الانتقالية من نص الدستور التونسي الصادر في 25 جويلية 2022. وفضلا عن ذلك فان التهجم المتكرر لرئيس الجمهورية على القضاء يثير مخاوفا من ارتفاع الرقابة الذاتية في صفوف القضاة. وتجدر الإشارة الى أن بعض القضايا التي انطلقت منذ 4 او 5 سنوات والتي وصلت الى مرحلة المرافعة والتداول، تشهد تأجيلا متكررا لجلساتها من قبل القضاة. يبدو اذن أن لا أحد منهم يرغب في المبادرة بالحكم وقد يكون ذلك خوفا على مسارهم المهني من الإجراءات الانتقامية.

وكان بعض المتهمين قد بدأوا في المثول أمام القضاء اثر التهديد بتجميد أملاكهم تبعا لإجراءات قامت بها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الا أنهم عدلو عن ذلك بتشجيع من مؤسسة أمنيّة تحرص على عدم تنفيذ بطاقات الجلب الصادرة على الدوائر حتّى بدأ الضحايا أنفسهم يفقدون الأمل.

ينظر الضحايا والمراقبون الى فشل مسار العدالة الانتقالية كمقدمة لإفلاس دولة القانون.

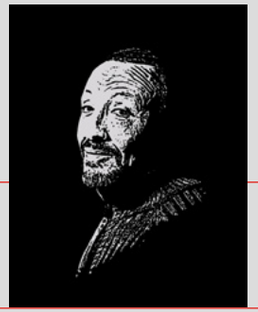

رشاد جعيدان،
مثال للعزيمة والصمود

رشاد جعيدان هو أحد الضحايا الذين رافقتهم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أمام العدالة الانتقالية. انطلقت محاكمته أمام الدائرة المختصة في تونس بتاريخ 4 أكتوبر 2018. لم يتغيّب راشد على أي من ال 22 جلسة التي عقدت منذ ذلك الحين، ودائما ما كان متعاونا مع القضاة ومشجعا للمحامين نحو التقدم ومواصلة المعركة رغم الظرف المحبط. شهدت بعض الجلسات استماعا للمتهمين وللشهود لكن اغلبها كان سريعا بسبب غياب المتهم أو القاضي أو دون سبب. وعلى الرغم من ادراكه بالمخاطر المحيطة بمسار العدالة الانتقالية جرّاء غياب الإرادة السياسية، الا أن رشاد واصل في إصراره. وهو لا يفعل ذلك من أجل نفسه بل من اجل الشباب التونسي حتى لا يعرف يوما نفس مصيره. كما انه يفعل ذلك من أجل أخيه التوأم الذي توفي أثناء سجنه. ويواصل رشاد الالتقاء بالشباب للإدلاء بشهادته وللإسهام في التحسيس والتوعية حول أهمية المحاكمة في الوقاية من تكرار العنف.

وبنفس الإصرار والعزيمة ناقش رشاد أطروحة الدكتوراه في الرياضيات التي كان قد شرع فيها منذ 30 عاما والتي انقطع عنها عندما تم إيقافه في جويلية 1993. بجسد متذبذب جرّاء آثار التعذيب، قدم رشاد بكل فخر عمله أمام اللجنة يوم 4 جوان 2022 عن سن يناهز 59 عاما وقد تلقى التهاني بالإجماع. نظمت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب احتفالا بهذه المناسبة وتحدثت في مواقعها على قصة الصمود هذه. نشر رشاد 16 مقالا علميا في مجلات متخصصة.

سند الحق:
وحدة للتحليل والمناصرة

منذ أكثر من سنة يواجه سند تحديا رئيسيا يتمثل في انغلاق الدولة التونسية على نفسها. وتتعرّض أنشطة الشراكة والتعاون الحاليان والمستقبليان مع السلط (الهيئة العامة للسجون والإصلاح، وزارة الداخلية ووزارة العدل) الى الخطر بسبب الإرادة المعلنة لرئيس الجمهورية في قطع كل سبل الحوار مع جمعيات الدفاع على حقوق الانسان. ونلاحظ ان الإدارات، حتى الأكثر انفتاحا، تتجنب التعامل مع الشركاء الجمعياتيين الذين طوّروا معها علاقات تعاون مثمرة في السنوات الأخيرة.

في غياب إمكانية تنفيذ استراتيجيات مناصرة مثمرة على المستوى الوطني، كثّف سند من مستوى استنفاره ورصده للانتهاكات بالشراكة مع جمعيات أخرى. لقد قمنا بالتنسيق أو انضممنا الى مبادرات اتصالية حول اعتداءات ضد المحامين والصحفيين والمناضلين الجمعياتيين والناشطين السياسيين والقضاة. كما شارك سند الحق في تحليل **واستنكار المراسيم و مشاريع المراسيم الرئاسيّة القامعة للحريات مثل المرسوم 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال و مشروع تعديل المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات**

شارك كامل فريق سند أنشطة توعية موجهة للمواطنين الشباب في الجهات و الأحياء المهمشة و ذلك بالشراكة مع جمعيات مثل «أولادنا»، «افريقية»، «الرابطة التونسيّة للمواطنة»، «جمعيّة الثقافة و التربية على المواطنة»، «جمعية مسرح الحوار»، «جمعية آرتميس»، «جمعية دمج للعدالة و المساواة»، «جمعية أصوات شباب الكريب»، «جمعية الباسقات»، أو أيضا المعهد المغاربي للتنمية المستدامة و «مؤسسة هاينريش بل ستيفتونغ». ويشارك سند بانتظام في مقاهي الحوار وأيضا في الندوات الجامعيّة لعرض نشاطه ولتحسيس الشباب حول حقوقهم.

نظم سند كذلك حملات مناصرة واسعة النطاق على المستوى الدولي. وأعدّ تقريرا حول التعذيب والإفلات من العقاب بالتشارك مع الرابطة التونسية لحقوق الانسان والمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب وذلك بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل لسجل تونس في مجال حقوق الانسان. كما تولّى سند التنسيق لصياغة تقرير «الأمن والحريات» في إطار التحالف من أجل الأمن والحريات وتقرير آخر في إطار التحالف من أجل العدالة الانتقالية.

الى جانب النشاط المتعلق بإعداد التقارير قاد سند بعثة مناصرة في جينيف رفقة شركاء من جمعية دمج للعدالة والمساواة والرابطة التونسية لحقوق الانسان وجمعية الكرامة للحقوق والحريات ومنظمة نبيل بركاتي و الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب. و قد التقى هذا الوفد بمجموعات العمل المختصة في الإجراءات المتعلقة باستقلالية القضاة و المحامين و بحق التجمع السلمي و حرية تكوين الجمعيات، و المهتمة أيضا بالتعذيب و المعاملة القاسية و اللاإنسانية و المهينة و بالمدافعين على حقوق الانسان. وكانت هذه اللقاءات فرصة لعرض النتائج التي توصل اليها المجتمع المدني حول تدهور وضع حقوق الانسان في تونس مع التركيز على العنف المؤسساتي وعلى ظاهرة الإفلات من العقاب وأيضا على التعديات التي تطول استقلال القضاء وحرية التعبير.

استنادا الى التحاليل القانونية و النتائج التي توصل اليها سند الحق، تمكنت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب من اعداد تقييم حول التعذيب و الإفلات من العقاب ضمّنته في تقرير و أرسلته الى لجنة مناهضة التعذيب بتاريخ 13 جوان 2022. وقد عرض هذا التقرير بمناسبة اعتماد اللجنة لقائمة من النقاط التي ستوجّه تونس في اعداد تقريرها قبل الاستعراض المقبل.

اعتمدت لجنة مناهضة التعذيب اثر نهاية دورتها في شهر نوفمبر 2022، قائمة النقاط المذكورة مستنسخة نفس المسائل التي أثارتها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تقريرها. و قد سلّطت هذه الأخيرة الاهتمام على العدد الكبير من الإصلاحات التشريعيّة و العمليّة التي يتعيّن على تونس اتخاذها لاحترام تعهدها الدولي المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب.

لتوجيه الدولة التونسيّة الى سبيل الإصلاحات نشرت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تقريرا عنوانه 10 عقبات أمام العدالة: دليل الإصلاحات التشريعيّة ضدّ الإفلات من العقاب.

بالشراكة مع جمعيّة دمج للعدالة والمساواة، استند سند الحق الى الإجراءات الخاصة بهدف التنبيه حول التعذيب والاحتجاز التعسفي لمايا: وهي تونسيّة عابرة جنسيا من ضحايا العنف، حيث تعرضت للتعذيب والاحتجاز التعسّفي على أساس توجهاتها الجنسية وهويتها الجندرية.

على إثر خطاب الكراهيّة ضد المهاجرين من جنوب الصحراء، الذي ألقاه رئيس الجمهوريّة، عملنا بالتشارك مع جمعيّة « تونس أرض اللجوء» واتصلنا بمجموعة العمل حول الاحتجاز التعسفي لإدانة استعمال مركز الايواء بالورديّة كمركز احتجاز تعسّفي للمهاجرين.

لينا، 31 سنة.

لينا مدونة وصحفية ومدافعة عن الحقوق والحريات ومعروفة بنضالها ضد العنف المؤسّساتي.

30 أوت 2014

لينا تتضرب وتتسبّ من طرف أعوان في منطقة الامن في حومة السوق جربة.

28 أكتوبر 2014

18 نوفمبر 2017

بعد 3 سنين مالتحقيق ومحاولة طمس القضيّة، قاضي التحقيق يوجّه تهمة الاعتداء بالعنف لزوز أعوان.

27 جانفي 2020

غادرتنا لينا بعد صرّاع مع المرض.

عائلتها قعدت مواصلة النضال باش لينا

تأخذ حقها وتوصل للعدالة.

26 جوان 2020

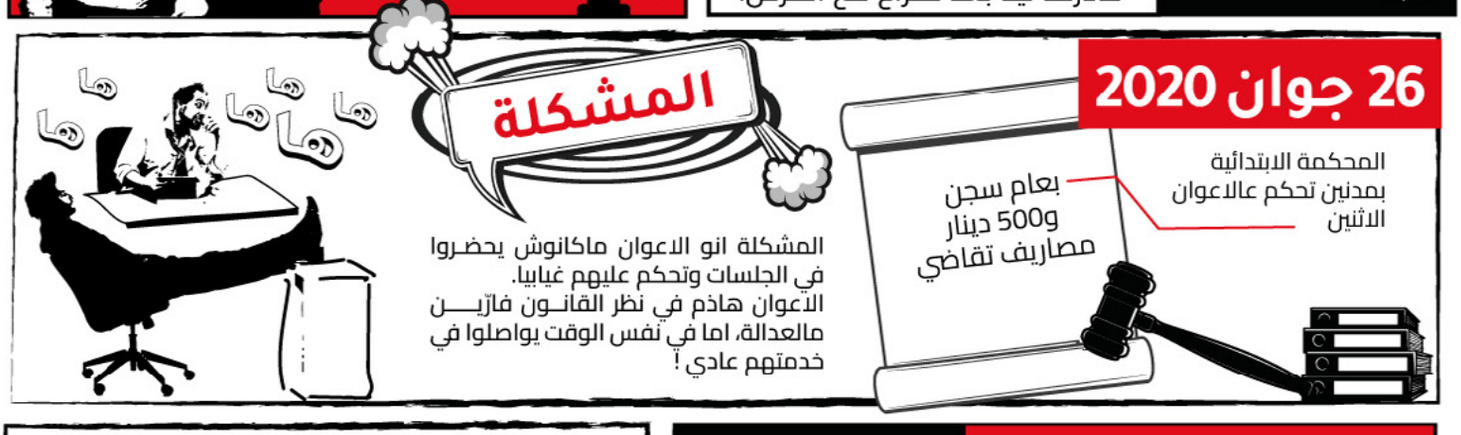

7 ديسمبر 2021

بعد ما اعترضوا الاعوان عالحكم الغيابي تحكم المحكمة **بعدم سماع الدعوى لواحد فيهم**

وشهرين سجن مع تأجيل التنفيذ "سرسي" و300 دينار مصاريف تقاضي للثاني.

المرحلة الاستئنافية بدات في

27 جانفي 2023

العدالة للينـــا

الشكر

إن عمل سند ، برنامج المساعدة المباشرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة التابع للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس ، لن يكون ممكناً بدون التعاون الممتاز مع شركائنا في الجمعيات والمؤسسات. تتقدم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالشكر الجزيل لجميع أصدقائها وشركائها الذين يسعون جاهدين لتحسين حياة الأشخاص الذين عانوا من الظلم والعنف ، والذين يعملون من أجل المزيد من سيادة القانون وضد الإفلات من العقاب.

تود المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن تعرب عن شكرها لمانحيها ، ولا سيما الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والاتحاد الأوروبي ، ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان وشؤون العمل بالولاياتالمتحدة الامريكية وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Direction du développement
et de la coopération DDC

UNION EUROPEENNE

United Nations Fund
for Victims of Torture

ومع ذلك ، فإن محتوى التقرير هو مسؤولية المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وحدها ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تفسيره على أنه يعكس رأي المؤسسات التي تدعمه.

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تشكر فريق رعاية سند ، ولا سيما نجلاء طالبي ، صابرين غاتري، يسرى بوضياف ، حسيب عبيدي و سارة عطافي ولوبابة شلبي وأمل شريف ونجلاء سليم للدعم المهني للمستفيدين وكذلك فريق العمل القانوني سند الحق ولا سيما هيلين لجي وإيناس لملوم وحفيظ حافي ، وأسامة بوعجيلة و وهيبة رياح ، وباولا بارساتي للمتابعة الدقيقة للملفات الاستراتيجية و المناصرة المستمرة وأخيرا تعرب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب عن تقديرها لمختار الطريفي لدعمه المستمر.

كتب التقرير هيلين لجي و نجلاء طالبي ونجلاء سليم بناءً على بيانات الفريق وملاحظاته. شكراً لجميع الذين ساهموا في استكمال التقرير بنصائحهم

تصرح المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بالنسخ المجاني لمقتطفات من هذا المنشور بشرط أن يتم منحها ا لمصادقة وإرسال نسخة من المنشور الذي يحمل المقتطف إلى مقرها الرئيسي.

تصميم: وكالة LMDK